الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة.
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

Université Mohamed kheidher -Biskra
faculté de science économique, commerciale
Et gestion
département de science économique

الموضوع

دور التحليل المالي في تسيير القروض لدى البنوك التجارية دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة – باتنة – من سنة 2014الى 2016

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص : مالية ونقود

اعداد الطالبة :
بن حفيظ ليلى

الأستاذ المشرف :
نسيب أنفال

السنة الجامعية 2017/2016

الإهداء

الإهداء

أهدي عملي هذا الى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب

الى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة السعادة

الى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

الى القلب الكبير أبي العزيز بن حفيظ لحسن.

الى من أعطتني الحب و الحنان

الى رمز الحب و بلسم الشفاء

الى القلب الناصع بالبياض أمي الحنـون رحمون ليندة.

الى القلوب الطاهرة الرقيقة و النفوس البريئة الى رياحين حياتي إخوتي: سفيان،مونيا،دانيا.

الآن تفتح الأشرعة و ترفع المرساة لتنطلق السفينة في عرض بحر واسع مظلم هو بحر الحياة و في هذه اللحظة لا يضئ إلا قنديل الذكريات الأخوة البعيدة الى الذين أحببتهم و أحبوني صديقاتي المقربات

منال، ميرا، فايزة، سارة، لاميا.

الى كل من تحملهم ذاكرتي و لم تحملهم مذكرتي.

شکر

و عرفان

شكر و التقدير

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد و على أله و صحبه أجمعين:

عملا بقوله تعالى"و إذا تأذن ربك لئن شكرتم لأزيدنكم....."

نشكر الله على نعمه التي لا تقدر و لا تحصى و منها توفيقه تعالى على هذا العمل نتقدم بجزيل الشكر و الامتنان و خالص العرفان و التقدير الى الدكتورة المؤطرة نسيب أنفال ، التي شرفتني بقبولها الإشراف على هذه المذكرة و على دعمها و توجيهاتها القيمة فجزاها الله خير الجزاء .

كما أتقدم بالشكر الى كل عمال بنك CPA –باتنة– على تقديمهم لي يد المساعدة و خاصة نائب المدير السيد بن كداد وليد الذي منحني المعلومات اللازمة من خلال فترة التربص .

كما لا أنسى رئيسة مصلحة المستخدمين السيدة بن علي وسيمة التي كرست وقتها في مساعدتي

و قبل و بعد فالشكر لله والله الحمد في الأولى والأخير.

ملخص

الدراسة

ملخص

تعتبر القروض البنكية أهم وظائف البنوك التجارية حيث تعتمد في تسييرها على التحليل المالي لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة .

حيث يعتبر الهدف من هذه الدراسة تحديد و بيان دور التحليل المالي من خلال كل القوائم المالية في تسيير القروض في البنوك التجارية بصفة عامة وبنك القرض الشعبي الجزائري وكالة – باتنة– بصفة خاصة، مما يساعد على معرفة نقاط ضعف المؤسسة طالبة القرض لتجنبها و نقاط القوة لتعزيزها .

الكلمات المفتاحية:

- التحليل المالي ، القوائم المالية ، القروض البنكية، البنوك التجارية، بنك القرض الشعبي الجزائري.

Résumée :

Les crédits bancaires sont considérés étant des fonctionnalités importantes par rapport aux institutions bancaires, en effet ces derniers sont la base essentielle pour la bonne gestion des analyses financières afin de décrire la situation financière de l'établissement.

Le but de cette étude est de déterminer et faire connaitre l'objectif de l'analyse financière dans la gestion des crédits aux niveaux des banques commerciales d'une manière générale d'une part et pour la banque du crédit populaire algérien d'une manière particulière d'autre part. Ces opérations pèrmeteront de détecter les points faibles des clients déficitaires et les points forts pour une prise en charge financière éventuelle.

Les mots clés :

Analyses financières ; les états financiers ; les crédits bancaires ; les banques commerciales ; crédit populaire algérien .

قائمة

المختصرات

قائمة المختصرات

مختصرات	بالفرنسية	بالعربية
BFR	besoin en fond de roulement.	احتياجات رأس المال العامل.
BFRG	besoin en fond de roulement globale	احتياجات رأس المال العامل الإجمالي.
TNG	trésorier net globale .	الخزينة الصافية الإجمالية.
FRNG	fond de roulement net globale.	صافي رأس المال العامل الإجمالي.
SNMG	Le salaire national minimum garanti.	الحد الأدنى للأجر السنوي المضمون.
S.R.H	Société de Refinancement Hypothécaire.	شركة إعادة التمويل الرهني.
VAN	valeur actuelle nette.	صافي القيمة الحالية.
SCF	système de comptabilité Financière.	النظام المحاسبي المالي.
RGNM	Revenu global net mensuel	الدخل الإجمالي الصافي الشهري
BRCIAL	Banque régional industriel Algérien	البنك الجهوي التجاري الصناعي الجزائري.
BRCIA	Banque régional industriel Annaba	البنك الجهوي التجاري الصناعي عنابة.
BPCIC	Banque populaire commercial industriel Constantine	البنك الشعبي التجاري الصناعي قسنطينة.
BPCIO	Banque populaire commercial industriel	البنك الشعبي التجاري الصناعي وهران .
BPCIAL	Banque populaire commercial industriel algérien	البنك الشعبي التجاري الصناعي الجزائري.
INT	Institut national des télécommunications	المعهد الوطني للاتصالات
C.P.A	Crédit populaire algérien .	القرض الشعبي الجزائري .

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
الإهداء.	
شكر و تقدير.	
ملخص الدراسة.	II
قائمة المختصرات.	III
فهرس المحتويات.	VI -VI
فهرس الجداول.	VII
فهرس الأشكال.	VI
فهرس الملاحق.	VI
المقدمة.	أ- د
الفصل الأول: الإطار العام لتحليل المالي.	1
تمهيد.	2
المبحث الأول: ماهية التحليل المالي.	3
المطلب الأول : نشأة التحليل المالي، تعريف و خصائصه.	5-4
المطلب الثاني مجالات و منهجية التحليل المالي.	8-6
المطلب الثالث: أهداف و مقومات التحليل المالي.	10-9
المبحث الثاني: التحليل بواسطة القوائم المالية حسب SCF.	11
المطلب الأول : تعريف القوائم المالية حسب SCF.	11
المطلب الثاني قواعد اعداد و تقديم القوائم المالية.	14 -12
المطلب الثالث: أهم القوائم المالية حسبSCF.	23-14
المبحث الثالث: الأساليب المستعملة في التحليل المالي.	24
المطلب الأول : التحليل بواسطة التوازنات المالية.	26-24
المطلب الثاني التحليل باستخدام النسب المالية.	30-26
المطلب الثالث: التحليل بواسطة الجداول المالية.	36-30
خلاصة الفصل.	37
الفصل الثاني: الإطار العام للبنوك التجارية.	38
تمهيد.	39
المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية.	40
المطلب الأول : نشأة البنوك التجارية.	41-40
المطلب الثاني: تعريف و خصائص البنوك التجارية.	43-41
المطلب الثالث: أنواع و وظائف البنوك التجارية.	47-43
المبحث الثاني: أهدافها، أهمية ، مخاطر و أنواع القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية .	47
المطلب الأول : أهداف و أهمية البنوك التجارية.	48-47
المطلب الثاني مخاطر البنوك التجارية.	50-49

المطلب الثالث: أنواع القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية.	52-50
المبحث الثالث: مصادر واستخدامات أموال البنوك التجارية.	53
المطلب الأول : مصادر أموال البنوك التجارية.	54-53
المطلب الثاني استخدامات أموال البنوك التجارية.	56-54
المطلب الثالث: ميزانية و سيولة البنوك التجارية.	61-56
خلاصة الفصل.	62
الفصل الثالث : دور التحليل المالي في تسيير قرض بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة –باتنة-.	63
تمهيد.	64
المبحث الأول: الإطار التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة باتنة-.	65
المطلب الأول : نشأة بنك القرض الشعبي الجزائري و تطوره.	66-65
المطلب الثاني : التعريف ببنك القرض الشعبي الجزائري.	66
المطلب الثالث: التعريف بالقرض الشعبي الجزائري وكالة –باتنة- و هيكلها التنظيمي	68-67
المبحث الثاني: دراسة طلب قرض و أنواع القروض الممنوحة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري.-وكالة باتنة-	69
المطلب الأول : لمحة عامة عن طلب القرض.	70-69
المطلب الثاني دراسة ملف طلب القرض.	74-70
المطلب الثالث: أنواع القروض الممنوحة و المشاريع الممولة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري.	79-74
المبحث الثالث: تحليل الوضعية المالية لقرض ممنوح من بنك القرض الشعبي الجزائري.-وكالة باتنة-.	80
المطلب الأول : مقارنة الميزانيات المالية للمؤسسة.	86-80
المطلب الثاني: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام التوازنات المالية .	91-86
المطلب الثالث: التحليل بالاستخدام النسب المالية.	97-91
خلاصة الفصل .	98
خاتمة العامة.	101-100
قائمة المراجع .	107-103

فهرس الجداول

الرقم	البيان	صفحة الجداول
1	الميزانية المحاسبة للسنة المالية في	17
2	حسابات النتائج حسب الطبيعة الفترة من....الى...).	19
3	جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة(الفترة من.....الى...).	20
4	جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة.	22
5	جدول السيولة الغير مباشرة.	32
6	جدول هيكل التمويل.	31
7	التغيرات في رأس المال العامل الصافي الإجمالي.	32
8	ميزانية البنك التجاري في شكل كلاسيكي في أصول وخصوم	56
9	خصائص قرض لشراء سيارة جديدة في القرض الشعبي الجزائري.	75
10	خصائص القرض الموجه لشراء مسكن جديد في القرض الشعبي الجزائري.	76
11	خصائص القرض الموجه لبناء مسكن خاص في القرض الشعبي الجزائري.	77
12	النقاط الرئيسية لمنح قروض الاستثمار في القرض الشعبي الجزائري.	79
13	الميزانية المالية المفصلة لسنة 2014-2015-2016 الأصول.	81
14	الميزانية المالية المفصلة لسنة 2014-2015-2016 الخصوم.	82
15	الميزانية المالية المختصرة 2014-2015-2016.	83
16	حساب رأس المال العامل الدائم.	85
17	حساب رأس المال العامل الدائم.	86
18	حساب رأس المال العامل الخاص.	87
19	حساب رأس المال العامل الخاص.	87
20	حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي.	89
21	حساب رأس المال العامل الأجنبي.	90
22	حساب احتياجات رأس المال العامل	90
23	حساب الخزينة.	91
24	حساب نسب التمويل الدائم.	92
25	حساب نسبة التمويل الذاتي.	93
26	حساب نسبة الاستقلال المالي.	93
27	حساب نسبة السيولة و القدرة على السداد.	94
28	حساب نسبة السيولة العامة.	95
29	حساب نسبة السيولة الآجلة.	95
30	حساب نسبة الخزينة الفورية.	96

فهرس الأشكال

الرقم	البيان	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري وكالة –باتنة–	68

فهرس الملاحق

الرقم	البيان	الصفحة
01	Bilan fiscal Année 2008	109
02	Tableau des comptes de résultats	110
03	Développement de certain poste du bilan et du tableau des résultats	111
04	Annexe –A-	112
05	Annexe-B-	113
06	Annexe-C-	114
07	Annexe-D-	115

المقدمة

المقدمة

يعتبر الاقتصاد عصب الحياة في كل بلد بحيث يهدف الى التطوير و التجديد كما له أثر كبير في القضاء على الندرة و البحث عن عوامل تنظيمية جديدة في الحياة الاقتصادية و هذا ما أدى الى ظهور مؤسسات بمختلف أنواعها من بين هذه المؤسسات (البنوك) التي تعتبر من أهم المؤسسات المالية التي تنشط في الاقتصاد و تلعب دور الوسيط المالي بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين في منح القروض باستعمال وسيلة جوهرية و هي التحليل المالي و كذلك استقبال الودائع فهي تساهم بطريقة فعالة في تخفيض الأهداف المسطرة للوصول الى التنمية الاقتصادية .

والتحليل المالي هو ضرورة قصوى للتخطيط السليم ، فالمدير المالي أصبح إجباري عليه التعرف على المركز المالي قبل وضع الخطط المستقبلية و نتيجة للتطورات الاقتصادية لم تعد النتائج التي تظهرها القوائم المالية الختامية للمؤسسات تقدم صورة كاملة عن النشاط دون تزويدها بأداة من أدوات التحليل المالي كما أن الأرقام التي تظهرها هذه القوائم لم تعد قادرة على إعطاء صورة عن الوضعية المالية للمؤسسات لذلك لابد أن تخضع تلك البيانات للفحص و التدقيق و التحليل بهدف دراسة النجاح أو الفشل و بيان جوانب القوة و الضعف.

فأهمية التحليل المالي تزداد يوما بعد يوم في عالمنا المعاصر، مما جعل إدارة مختلف الشركات والمتعاملين معها بحاجة دائمة الى المعلومات و المؤشرات المالية والتي يسترشدون بها في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية ،مما لاشك فيه أن المحللين الماليين هم أكثر الفئات أهلية لتزويد رجال الأعمال بالمؤشرات التي هم بالأساس الحاجة إليه.

1- الإشكالية الرئيسية:

نظرا لأهمية التحليل المالي للبنوك التجارية لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسات طالبة القروض باختلاف أنواعها، قمنا بدراسة الموضوع المتمثل في دور التحليل المالي في تسير القروض لدى البنوك التجارية و من أجل ذلك طرحنا الإشكالية التالية:

كيف يساهم التحليل المالي في تسيير القروض لدى البنوك التجارية، خاصة بنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة باتنة- ؟

المقدمة

2- الأسئلة الفرعية:

ولتعمق أكثر في هذا الموضوع قمنا بطرح **الأسئلة الفرعية التالية:**

- في ما تتمثل أهمية التحليل المالي في البنوك التجارية؟
- هل يعتبر التحليل المالي أداة كافية في تسيير طلبات منح القروض من طرف البنوك التجارية ؟
- ما هي الأدوات التي نستطيع التحكم من خلالها في تحليل الوضع المالي لبنك القرض الشعبي الجزائري وكالة –باتنة– ؟

3- فرضيات البحث:

_ التحليل المالي هو أداة للبنوك التجارية لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة طالبة القرض.

4- مبررات اختيار موضوع البحث:

يعود سبب اختيارنا لهذا البحث إلى الأهمية التي يكتسبها من معلومات ومعطيات سمحت باختيار هذا الموضوع نوجزها فيما يلي:

– الصلة المباشرة بين هذا الموضوع والتخصص العلمي الذي ندرسه.

–الرغبة الشخصية في البحث في هذا الموضوع.

_الرغبة الشخصية للإطاحة و التعرف بهذا الموضوع نظرا للأهمية التي يحظى بها.

5- أهمية البحث:

يكتسي البحث أهمية والتي تتجلى في النقاط الآتية:

✦التحليل المالي يعتبر من أكثر المواضيع التي لقيت ومازالت تلاقي اهتمام كبيرا في ميدان التسيير والإدارة المالية في البنوك التجارية.

✦أهمية التحليل المالي والتي تكمن في القدرة على تشخيص الحالة المالية الفعلية للبنوك التجارية

✦التحليل المالي أداة مهمة في اتخاذ قرارات تسيير القروض في البنوك التجارية.

6- أهداف البحث:

✦التعرف على كفاءة التحليل المالي ومدى فعاليته في تشخيص المشكلة في الميدان التطبيقي.

المقدمة

✦محاولة التعرف على الأسلوب المنتهج في اتخاذ القرارات المتعلقة بمنح القروض .

✦الكشف عن العيوب والنقائص الموجودة في القرارات المالية المتخذة من طرف البنوك التجارية .

7- المنهج المتبع في البحث:

بصدد دراستنا هذا الموضوع اعتمدنا على مجموعة من المناهج العلمية المتمثلة في، المنهج الوصفي والتحليلي و ذلك من خلال دراسة القوانين و التعليمات ، بالإضافة الى المراجع و المصادر المحاسبية و الأبحاث السابقة و التي لها علاقة بموضوع البحث.

و أيضا على المنهج الاستقرائي و الاستنباطي من خلال جمع الملاحظات و البيانات من الواقع و تحليلها بالأسلوب المناسب لتقديم الاقتراحات و التوصيات اللازمة.

8- أدوات البحث:

اعتمدنا في دراستنا هذه على - :الكتب المتخصصة في مجال البحث (كتب المالية -الرسائل الجامعية -التقارير.)

_ إضافة إلى الاعتماد على شبكة المعلومات العالمية (الانترنيت)

9- صعوبات البحث:

تمثلت بالدرجة الأولى في صعوبة الحصول على البيانات الخاصة بالدراسة و التي أخذت الجزء الأكبر مما ساهم في التأخر في إنجاز الدراسة التطبيقية، بالإضافة إلى الفترة المحددة لتقديم هذا العمل تعتبر قصيرة جدا مقارنة بأهميتها.

10- هيكل البحث:

قمنا بتقسيم البحث الى ثلاث فصول و هي كتالي :

الفصل الأول:حيث يتضمن الدراسات العلمية السابقة وذلك من أجل معرفة أهداف وأهم النتائج والاستنتاجات التي آلت إليها هذه الدراسات حيث سنتطرق في المبحث الأول ماهية التحليل المالي والمبحث الثاني التحليل بواسطة القوائم المالية حسب SCF وفي المبحث الثالث تطرقنا الى أهم الأساليب المستعملة في التحليل المالي.

المقدمة

الفصل الثاني:تم التطرق في هذا الفصل الإطار العام للبنوك التجارية ففي المبحث الأول تطرقنا الى ماهية البنوك التجارية أما المبحث الثاني أهدافها، أهميتها، مخاطر وأنواع القروض ممنوحة من طرف البنوك التجارية أما في المبحث الثالث مصادر واستخدامات أموال البنوك التجارية

الفصل الثالث:خصص هذا الفصل للدراسة الميدانية على مستوى المؤسسة القرض الشعبي الجزائري CPA وكالة –باتنة –حيث عالجنا في المبحث الأول الإطار التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري وكالة – باتنة– . بينما عالج المبحث الثاني دراسة طلب قرض و أنواع القروض الممنوحة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري أما في المبحث الثالث قمنا بتحليل الوضعية المالية لمؤسسة طالبة لقرض من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري – وكالة باتنة– بواسطة مقارنات الميزانيات المقدمة من طرف المؤسسة ومؤشرات التوازن والنسب المالية خلال الفترة (2014–2015–2016).

الفصل الأول:

الإطار العام

لتحليل المالي

الفصل الأول: الإطار العام للتحليل المالي

تمهيد:

إن الغرض من أي مؤسسة هو تحقيق النجاح لبرامجها و خططها بقدر الإمكان و هذا النجاح مرتبط بمدى كفاءة المسير في الطرق المستعملة في التحكم بجميع جوانب النشاط و ذلك بإعداد خطط قائمة على تحليل البيانات و المعلومات المالية الخاصة بالمركز المالي و تقييم وضعيتها.

فمن خلال هذا الفصل سنتطرق الى مفاهيم التحليل المالي و أهدافه بما يتضمن من وثائق محاسبية والتي تعد من أهم المصادر الداخلية للبيانات اللازمة للتحليل المالي و التي لا يمكن الاستغناء عنها كما يتضمن أيضا استعمالات التحليل المالي من مجالاته و الأطراف المستفيدة منه و قد تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث وهي كتالي :

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي.

المبحث الثاني: التحليل بواسطة القوائم المالية حسب SCF.

المبحث الثالث: الأساليب المستعملة في التحليل المالي.

الفصل الأول: الإطار العام للتحليل المالي

المبحث الأول:ماهية التحليل المالي.

يعتبر التحليل المالي خطوة ضرورية للتخطيط المالي السليم، و التحليل المالي لا يخرج في جوهره عن دراسة تفصيلية للبيانات المالية مما يساعد على اكتشاف نقاط القوة و الضعف, و قد تحتاج العديد من الجهات للتحليل المالي لاستخدامه في اتخاذ قرار معين.

و سنقوم في هذا المبحث بتقديم عام للتحليل المالي من تعريف ،خصائص، أهداف،مقومات ومنهجية كمدخل للموضوع.

المطلب الأول:نشأة التحليل المالي، تعريف و خصائص.

للتحليل المالي عدة تعاريف و خصائص سوف نتطرق لها في هذا المطلب.

أولا :نشأة التحليل المالي.

يعود ظهور التحليل المالي الى نهاية القرن و ذلك من خلال استخدام البنوك و المؤسسات المصرفية للنسب المالية لتبيين القدرة المالية للمؤسسات على تسديد ديونها ، استناد لكشوفاتها المحاسبية غير أن هذا التحليل أصبح ضعيفا مع التطور الذي حدث في القطاعين الصناعي و التجاري مما أدى الى ظهور بعض الدراسات مع القرن العشرين و تطورت هذه الأخيرة نظرا لتصنيف المؤسسات وفق القطاعات الاقتصادية و بالتالي تطورت تقنيات و أسباب التسيير مما ساعد على المقارنة بين المؤسسات بسهولة.[1]

و قد كان للأزمة الاقتصادية (1929– 1933) أثر فعال في تطور هذه التقنيات خاصة التحليل المالي ، حيث تم إنشاء لجنة للأمن و الصرف سنة 1933 بالولايات المتحدة ، حيث أصبحت تساهم في نشر التقديرات الزمنية للآلات بالمؤسسات بالإضافة الى الإحصائيات المتعلقة بالنسب المثالية لكل قطاع اقتصادي و قد كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دور هام في تطوير تقنيات التحليل المالي في فرنسا حيث أظهر المصرفيون الهامون اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم بصفة دقيقة و قد أسست لجنة عمليات البورصة في فرنسا عام 1967 هدفها لتأمين المعلومات المالية التي تنشرها الشركات المحتاجة الى مساهمة الادخار العمومي و بهذا تزايد حجم المعلومات و تحسنت نوعيتها بشكل ساهم في

[1]- ناصر دادي عدون ، **التحليل المالي** ، دار البحث للطبع و النشر، قسنطينة،1998،ص،12.

الفصل الأول: الإطار العام للتحليل المالي

خلق نظرة جديدة لتحليل المالي حيث تحول من التحليل المالي الساكن الى التحليل المالي الديناميكي المتحرك.

و بهذا أصبح كل منهما يكمل الثاني حيث يتصف الأول بالثبات لأنه يعتمد على دراسة العلاقة بين العناصر المكونة للقائمة المالية في تاريخ محدد أما الثاني فيتصف بالديناميكية لأنه عبارة عن دراسة و تحليل التغيرات التي تحدث في كل عنصر من عناصر الميزانية الخاصة بالمؤسسات الاقتصادية سواء بالزيادة أو نقصان خلال فترة زمنية معينة.[1]

ثانيا:تعريف التحليل المالي.

للتحليل المالي عدة تعاريف يمكن أن نذكر منها ما يلي:

التعريف الأول:

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها عرض نتائج الأعمال على الإدارة المشرفة إذ يبين مدى كفاءتها في أداء وظيفتها و هو أداة للتخطيط السليم يعتمد على تحليل القوائم المالية بإظهار أسباب الفشل و النجاح، كما يعتبر أداة لكشف مواطن الضعف في المركز المالي للمؤسسات و السياسات المختلفة التي تؤثر على الربح من رسم خطة عمل واقية للمستقبل و يساعد الإدارة على تقييم الأداء.[2]

التعريف الثاني:

يمكن أيضا تعريف التحليل المالي بأنه مجموعة من البيانات و الأرقام المالية التاريخية المدونة في القوائم المالية (الميزانية العمومية و قائمة الجداول) الى كم أقل من المعلومات و الأكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات , و منها قرارات الائتمان في البنوك التجارية.[3]

---

[1]– ناصر دادي، **المرجع السابق**،ص، 13.

[2]– خلدون ابراهيم شريفات، **إدارة و تحليل المالي**، دار وائل للنشر، عمان،2001 ،ص،93.

[3]– حمزة محمود الزبيدي ،**إدارة الائتمان المصرفي و التحليل المالي** ،مؤسسة الوراق ، عمان 2002، ص259.

التعريف الثالث:

كما يعرف بأنه جمع المعلومات المالية و تصنيفها و قياسها عن طريق الدراسات التفصيلة لبيان الارتباطات و العلاقات المختلفة فيما بينها.[1]

التعريف الرابع:

يمكن اعتبار التحليل المالي ضرورة قصوى للتخطيط السليم لأن المدير المالي عند وضعه للخطة المالية فانه لا بد أن يلم الماما كافيا بالمركز المالي للمؤسسة و يتعرف على إمكانياتها لان الخطط المالية ينبغي أن تتناسب مع الإمكانيات المالية و لا شك أن وسيلة المدير المالي الى ذلك تتمثل في التحليل المالي.[2]

التعريف الخامس:

هو عبارة عن دراسة الوضعية أو الحالة المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة و ذلك للحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات و تقيم أداء المؤسسات التجارية و الصناعية في الماضي و الحاضر و يعرف أيضا أنه مرحلة دراسة و تشخيص الحالة للمؤسسة أي تحليل النشاط و المردودية و التوازن المالي وتمويل المؤسسة عن طريق تحليل المعطيات التاريخية الماضية أي دراسة تفصيلية للبيانات المالية و القيام بتقديرات و التنبؤات تخص مستقبل المؤسسة و على أساسها يتم اقتراح إجراءات لتحسين هذه الوضعية.[3]

من خلال التعارف المختلفة يمكن إعطاء تعريف شامل للتحليل المالي بأنه عملية جمع البيانات المالية و تلخيصها لاتخاذ قرار معين, و له أهمية في البنوك التجارية و هذا ما سيتم دراسته في هذه المذكرة.

ثالثا: خصائص التحليل المالي.

تتمثل خصائص التحليل المالي فيما يلي .[4]

_هو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلى معلومات تستعمل كأساس لاتخاذ القرارات.

[1]- زياد رمضان ، محفوظ جودة ، **إدارة مخاطر الائتمان** ،الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات مصر/القاهرة 2008،ص،122.

[2]– أحمد الناشد ،**الإدارة المالية** مدرية الكتب و المطبوعات الجامعية، حلب،1998–1999،ص،104.

[3]– عدنان تاية النعيمي وآخرون ،**التحليل و التخطيط المالي اتجاهات معاصرة**، دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع، الأردن / عمان دون ذكر السنة ص،20.

[4]– أحمد غنيم ، **صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الإستراتجية الشاملة للبنك** ,بدون ذكر دار النشر ،2002 ص 90.

_لا يقتصر على بيانات مالية محدودة بل يمتد إلى الميزانية وقوائم الدخل.

_ يميز بين كل من البيانات والمعلومات المساعدة في عملية اتخاذ القرار.

_هو نشاط مستمر في المؤسسة .

المطلب الثاني: مجالات و منهجية التحليل المالي.

للتحليل المالي عدة مجالات و منهجية لتحليل الوضعية المالية للمؤسسة سنتحدث عنها في هذا المطلب.

أولا: مجالات التحليل المالي.

يمكن استخدام التحليل المالي في عدة مجالات أهمها:[1]

أ- **التحليل الائتماني:**

هو التعرف على الأخطار المتوقعة التي يمكن أن يواجها القرض في علاقته مع المقترض و تقيمها و بالتالي بناء قراره بخصوص هذه العلاقة نتيجة لهذا التقييم.

ب- **التحليل الاستثماري:**يستعمل هذا التحليل في تقييم الاستثمار في أسهم الشركة و سندات القرض بالإضافة الى تقييم المؤسسات نفسها و الكفاءة الإدارية التي تتحلى بها و تحديد مركزها المالي بشكل صحيح و يتركز هذا التحليل على :

- العائد على الاستثمار.
- هيكل رأس مال الشركة .
- مديونية الشركة على المدى الطويل.
- مديونية الشركة على المدى القصير(السيولة).

ج-تحليل الاندماج :

يعرف الاندماج على أنه وحدة اقتصادية نتيجة انضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر و زوال هذه الشخصية القانونية المنفصلة لكل منهما و هنا تتولى الإدارة المالية للشركة المشتركة عملية التقييم لتقدير القيمة الحالية للشركة المراد شرائها و الأداء المستقبلي.

[1]- هيثم محمد الزعبي، **الإدارة و التحليل المالي** ، الطبعة الأولى دار الفكر، عمان ،2000 ص،159-160.

د- تحليل تقييم الأداء :

إن تقييم أداء المؤسسة يهتم بتقييم ربحيتها و كفاءتها في إدارة موجوداتها و توازنها المالي و السيولة و اتجاهات النمو.

هـ- التحليل من أجل التخطيط:

من الضروري لكل شركة القيام بعملية التخطيط المنظم في مراجعة المستقبل و وضع تصور للأداء استنادا للأداء السابق و تعتبر عملية التخطيط ضرورية لمواجهة التقلبات المستمرة التي تتعرض لها أسواق المنتجات المختلفة من سلع و خدمات.[1]

بعد مراجعته لجميع الخطوات التي قام بها المحلل يقوم بكتابة تقرير التحليل المالي الذي يتضمن النقاط التالية:

❶ ذكر الهدف من التحليل مع تحديد الفترة التي سيتم تحليلها.

❷ اختيار المعلومات التي تتلاءم مع الهدف المرجو تحقيقه مع ذكر منهجية التحليل المالي التي استند إليها المحلل.

❸ ذكر تفاصيل التحليل كالتكاليف و مصادر البيانات و مداخلات التحليل و نطاق التحليل.

❹ ذكر نتائج التحليل و إجراء المقارنة و الاستنتاجات و تحديد الايجابيات و السلبيات سواء الرقمية و الوصفية في التحليل.

❺ ذكر التوصيات و أراء المحلل حول موضوع التحليل.

[1]–عبد الحليم كراجة، **التحليل المالي** ، دار صفاء للنشر و التوزيع،عمان، 2000،ص،143.

ثانيا: منهجية التحليل المالي

يعتمد التحليل المالي على مبادئ و خطوات نذكر أهمها فيما يلي:

1_ مبادئ التحليل المالي :

تتمثل المبادئ العامة للتحليل المالي فيما يلي: [1]

أ- المبادئ الرئيسة :

- تحديد الهدف من التحليل المالي.
- تكوين الأسئلة المحددة ذات الأجوبة الضرورية لتحقيق الهدف المرجو.
- اختيار الطريقة و الأداة الأنسب لتحليل المالي للتعامل مع مشكلة موضوع البحث.
- استخدام المعلومات و المقاييس التي تجمعت لدى المحلل لاتخاذ القرار و الإجراء المطلوب.

ب- المبادئ الثانوية:

- اختيار الأسلوب الملائم و تحديد فترة التحليل.
- تحديد اتجاه انحراف المؤسسة عن المعيار المستعمل.
- إتباع العوامل التي أدت الى هذا الانحراف و سببها الرئيسي.
- وضع أهم التوصيات المناسبة بشأن التحليل.

ت- كتابة التقرير:

بعد مراجعته لجميع الخطوات التي قام بها المحلل المالي يقوم بكتابة تقرير التحليل الذي يتضمن النقاط التالية:

- ذكر الهدف من التحليل مع تحديد الفترة التي سيتم تحليلها.
- اختيار المعلومات التي تتلاءم مع الهدف المرجو تحقيقه مع ذكر منهجية التحليل التي استند إليها المحلل.
- ذكر تفاصيل التحليل كتكاليف و مصادر البيانات و مدخلات التحليل و نطلق التحليل.

[1]-محمد صالح الحناوي و آخرون، **أساسيات الإدارة المالية**، دار الجامعية،الإسكندرية، 2000،ص، 53.

- ذكر التوصيات و أراء المحلل حول موضوع التحليل.
- ذكر نتائج التحليل و إجراء المقارنة و الاستنتاجات و تحديد الايجابيات و السلبيات سواء الرقمية و الوصفية في التحليل.

2- خطوات التحليل المالي:

بما أن التحليل المالي هو تشخيص كامل للوضعية المالية للمؤسسة، فان أي محلل يجب أن يكون ملما بجميع الجوانب المالية للمؤسسة و هذا لا يتأتى إلا بالاطلاع على وثائق المؤسسة و هذه هي أول خطوة يقوم بها المحلل و من بين وثائق المؤسسة الضرورية التي يحتاجها:

- الميزانية .
- جدول المعلومات و البيانات التي تخص الفروع و المساهمات.
- بالإضافة الى المعلومات الأخرى كقيمة المبيعات .... الخ.
- الصحافة الاقتصادية المالية.

بعد الاطلاع على البيانات المالية التي يتم تحديد أدوات التحليل المالي ثم يأتي دور تقييم و تفسير تلك البيانات و إيجاد و اكتشاف العلاقة بين العناصر المكونة للأصول و الخصوم في الميزانية و كذا العناصر المكونة لجدول حسابات النتائج و القوائم المالية الأخرى و اشتقاق بعض المؤشرات و من ثم استخدام هذه الأخيرة في تحديد نتائج التحليل و اقتراح الحلول و التوصيات المناسبة.

المطلب الثالث: أهداف و مقومات التحليل المالي.

نظرا للأهمية البالغة التي أصبح التحليل المالي التي يكتسبها سوف نتحدث عن أهداف و مقومات التحليل المالي.

أولا: أهداف التحليل المالي.

لتحليل المالي عدة أهداف سنذكر منها:[1]

_ يساعد التحليل المالي إدارة منشأة الأعمال في رسم أهدافها , و بتالي اعداد الخطط السنوية لمزاولة نشاطها الاقتصادي .

[1]– خالد الراوي، **التحليل المالي**، الطبعة1 ،دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن،2000 ،ص،22.

_ يساعد إدارة منشأة الأعمال في عملية الرقابة و اتخاذ القرارات الأزمة لتصحيح الانحرافات حال حدوثها.

_يساعد على اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة سواء كان ذلك على مستوى منشأة الأعمال أو على المستوى القومي.

_اقتراح سياسات مالية لتغير الوضعية المالية والاستقلالية للمؤسسة.

_تحديد نسبة نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها ونسبة الأرباح المحققة.

ثانيا:مقومات التحليل المالي.

يتوقف نجاح التحليل المالي في مدى قدراته على تحقيق الأغراض المرجوة منه ويستند على توافر مجموعة من المقومات أهمها:[1]

أ_ **المصداقية أو الموثوقية:**و يقصد بها أن تتمتع مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المحلل بالموضوعية , و أن تتسم المعلومات المستخدمة في التحليل بقدر متوازن من الموضوعية من جهة و الملائمة من جهة أخرى .

ب _ المنهجية العلمية:ويقصد بذلك سلوك المحلل منهجا علميا يتناسب من أهداف علمية التحليل , بحيث يتم استخدام أساليب و أدوات هي الأخرى تتسم بقدر متوازن بين سمتي الموضوعية و الملائمة للأهداف التي يسعى إليها .

و لكي يحقق المحلل المالي المتطلبات أعلاه يتوجب عليه إجراء التحليل المالي مراعاة كمايلي:[2]

_أن تتوافر لديه خلفية عامة عن المؤسسة و نشاطها و الصناعة التي تنتمي إليها و كذلك البيئة العامة المحيطة بها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية .

_أن يبرز الفروض التي يبنى عليها عملية التحليل, وكذلك المتغيرات الكمية و الكيفية (النوعية) التي ترتبط بالمشكلة محل الدراسة.

[1] -محمد داود عثمان ، **إدارة الائتمان و المخاطر**، دار الفكر موزعون الأردن / عمان 2013 ص 145.

[2] – محمد مطر ،**التحليل المالي و الائتماني و مخاطره** ، دار وائل للنشر، الأردن / عمان 2006 ،ص 5.

ـأن لا يقف المحلل المالي عند مجرد كشف عوامل القوة و مواطن الضعف في نشاط المشروع , بل أن يسعى و هو الأهم الى تشخيص أسبابها و استقراء اتجاهاتها المستقبلية .

ـ أن يتسم المحلل المالي بالموضوعية و ذلك بالتركيز على فهم دوره المحصور في كشف الحقائق كما هي قبل أن يقوم بتفسيرها بصورة مجردة بعيدة عن التحيز الشخصي, و ذلك ليقوم بعد ذلك في تقديم تقريره بما يتضمنه من مؤشرات و بدائل تخدم متخذ القرار مع مراعاة التوصية بما يراه البديل الأفضل منها .

المبحث الثاني: التحليل بواسطة القوائم المالية حسب SCF.

من بين أهم الطرق و الأساليب المستعملة في تحديد المركز المالي للمؤسسة التحليل بواسطة القوائم المالية و التي تعد الركيزة من ركائز التحليل المالي و أسلوب هام للوقوف على الوضعية المالية للمؤسسة. حيث أن القوائم المالية تقدم للمحلل العديد من التغيرات التي تطرأ على المركز المالي للمؤسسة و التي تظهر خاصة في العناصر المكونة للميزانية أو جدول حسابات النتائج و يتم التحليل القوائم المالية بثلاث خطوات أساسية و هي التصنيف ، المقارنة، الاستنتاج) .

المطلب الأول: تعريف القوائم المالية.

هناك عدة تعاريف حول القوائم المالية**STATEMENTS FINANCIALS**نذكر منها :

التعريف الأول:

حسب النظام المحاسبي الجزائري:

هو كل كيان يدخل في مجال تطبيق هذا النظام المحاسبي يتولى سنويا اعداد كشوف مالية . و الكشوف المالية الخاصة بالكيانات غير الصغيرة تشمل على:[1]

_ ميزانية.

_ حساب النتائج.

[1]– سليم بن رحمون , **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المالي الجديد** , مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم التسيير جامعة الحاج لخضر –باتنة– , تخصص محاسبة 2013/2012 ص 105.

_ جدول تغير الأموال الخاصة.

_ ملحق يبين القواعد و الطرق المحاسبية المستعملة، و يوفر معلومات مكملة للميزانية و لحساب النتائج.[1]

التعريف الثاني:

يشمل مصطلح القوائم المالية المقدمة على الميزانيات و قوائم الدخل أو حسابات الأرباح و الخسائر و قوائم و تغيرات في المركز المالي و الإيضاحات و الملاحظات الأخرى التى تعرق على أنها جزء من القوائم المالية ، و تعد القوائم المالية و تنشر عادة مرة في السنة و تكون موضع تقرير مدقق الحسابات إن معايير المحاسبة الدولية تطبق على القوائم المالية لأية منشأة تجارية ، صناعية، أو منشأة الأعمال. [2]

التعريف الثالث:

تتمثل القوائم المالية في أنها إعلان يعتقد بصحته و يتم توصيله باستخدام القيم النقدية أو الدولار، و عندما يعد المحاسبون تلك القوائم المالية فإنهم يصفون خصائص النشأة وفقا للتواصي المالية و التي يعتقدون بأنها تعبر بعدالة عن أنشطة المنشأة المالية و تعبر القوائم المالية للشركات عن القوائم المالية المعدة لفترة زمنية مدتها عام، أما القوائم المالية التي تعبر عن فترات زمنية تقل عن عام (ثلاثة شهور على سبيل المثال، يطلق عليها القوائم المالية الفترية أو الدورية).[3]

من خلال التعاريف نستطيع القول أن القوائم المالية تشكل جوهرة و أساس عملية التحليل المالي.

المطلب الثاني : قواعد اعداد و تقديم القوائم المالية.

النظام المحاسبي المالي قد فرض مجموعة من القواعد و التعليمات التي يجب على المؤسسات الأخذ بها أثناء اعداد و تقديم القوائم المالية :[4]

---

[1] – بلعروسي أحمد تيجاني ، **النظام المحاسبي المالي**، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر ،2009 ،ص 85.

[2] – طارق عبد العال حماد ، **التقارير المالية** ، الدار الجامعية،84 شارع زكريا غنيم ، 2002،ص 27.

[3] - أمين السيد أحمد لطفي، **إعداد و عرض القوائم المالية**، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية 84 شارع زكريا غنيم ، الإبراهيمية ، مصر،2008 ص 77.

[4] – زعر محمد سامي ، **التحليل المال للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي** رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير ، تخصص- الإدارة المالية-، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012/2011،ص ص 36،35.

الفصل الأول: الإطار العام للتحليل المالي

➢ القوائم المالية هي مجموعة من الوثائق المالية و المحاسبية التي تسمح بتقديم صورة عادلة عن الوضعية المالية ، خزينة المؤسسة في نهاية الدورة الأداء و القوائم المالية الخاصة بالمؤسسات غير صغيرة تشمل على:

- الميزانية.
- قائمة تدفقات الخزينة.
- حساب النتائج.
- جدول تغيرات الأموال الخاصة .
- ملحق يبين القواعد و الطرق المحاسبية المستعملة و يوفر معلومات مكملة للميزانية و حسابات النتائج.

➢القوائم المالية تكون نتيجة إجراء العديد من المعلومات لأعمال التبسيط و التشخيص و الهيكلة ن و يتم جمع هذه المعلومات و تحليلها و تلخيصها و تفسيرها من خلال عملية التجميع تعرض في القوائم المالية في شكل فصول و مجامع.

➢كل عنصر من القوائم المالية يجب أن يكون معرف بصورة واضحة و أن تظهر المعلومات بصفة دقيقة.

- تسمية المؤسسة ، الاسم التجاري ، رقم السجل التجاري للمؤسسة المقدمة للقوائم المالية.
- تاريخ الإقفال.
- العملة التي تقدم بها و المستوى المجبور.
- طبيعة القوائم المالية(حسابات فردية أو حسابات مدمجة أو حسابات مركبة)

و تبين كذلك معلومات تسمح بتحديد هوية المؤسسة.

_ اسم المؤسسة الأم.

_ الأنشطة الرئيسية و طبيعة العمليات المنجزة.

_ عنوان مقر المؤسسة ، الشكل القانوني، مكان النشاط و البلد الذي سجلت فيه.

➢ تضبط القوائم المالية تحت مسؤولية مسيري المؤسسة ن و يتم إصدارها خلال مهلة أقصاها ستة أشهر التالية تاريخ إقفال السنة المالية ، و تقديم القوائم المالية إجباريا بالوحدة الوطنية ، و يمكن القيام بتقريب المبالغ الى ألاف الوحدات.

➢توفر القوائم المالية المعلومات التي تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة من ذلك أن:

_ فصل من الفصول الميزانية، حسابات النتائج، جدول التدفقات الخاصة ، و قائمة التدفقات الخزينة يتضمن بيانا للمبالغ المتعلق بالفصل المقابل له من السنة المالية السابقة.

_ يشمل الملحق على معلومات ذات صبغة مقرنة في شكل سردي وصفي رقمي.

و في حالة تعذر إجراء مقارنة بسبب اختلاف المدة أو لأي سبب أخر ، فانه يجب توضيح إعادة ترتيب و تميز المعلومات التي تجري على السنة المالية السابقة لجعلها قابلة للمقارنة في الملحق.

المطلب الثالث: أهم القوائم المالية حسبSCF.

القوائم المالية مجموعة من الوثائق المالية و المحاسبية التي تسمح بعرض صورة عن الوضعية المالية، الأداء، خزينة المؤسسة في نهاية الدورة ، و القوائم المالية بالمؤسسات التي تشمل ما يلي:

أولا: الميزانية المحاسبية:

1- **تعريفها:** للميزانية عدة تعاريف نذكر منها :[1]

هي صورة لحالة المركز المالي و تعتبر أيضا من أهم القوائم المالية التي تعدها المؤسسة لتبين كل من مواردها و استخداماتها في نشاطها .

يمكن تعريفها بأنها عبارة عن جدول أو قائمة أو كشف تبين ممتلكات المؤسسة و التزاماتها في تاريخ معينو هي تحتوي على جانبين : [2]

الأيمن: هو خاص بالاستعمالات (الأصول).

[1]–المادة 39 المؤرخة في 23 رجب 1429 الموافق 26 يوليو 2008، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 19 / 46 ،25 مارس 2009 ،ص 23.

[2]– أحمد نور ،**المحاسبة المالية** ، الجزء الثاني، مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية ،1993،ص180.

الأيسر: هو خاص بالمطالب (الخصوم) .

و بصفة عامة هي جدول يوضح الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ معين غالبا ما يكون في نهاية السنة المحاسبية .

2- مكونات الميزانية المحاسبية:

2-1 : الأصول: هي عبارة عن مجموع ما تملكه المؤسسة من وسائل و ترتب حسب درجة السيولة أي المدة التي تستغرقها للوصول الى قيم سائلة و تشمل ما يلي:

- التثبيتات .
- المخزونات و المنتوجات الجاري العمل بها.
- حسابات الغير.

أ. **المجموعة الثانية** : التثبيتات.

تمثل هذه المجموعة الممتلكات التي بحوزة المؤسسة التي أنشأتها و التي لا يقصد بيعها بل تستخدم في العملية الإنتاجية في أكثر من دورة مثل الأراضي التثبيتات المعنوية الجاري انجازها المنشأة التقنية ، المعدات و الأدوات... الخ

ب. **المجموعة الثالثة** : المخزونات المنتوجات الجاري العمل بها.

و هي مجموعة الممتلكات المقتناة من طرف المؤسسة و التي مصيرها البيع أو الاستهلاك لاحتياجات التصنيع أو الاستغلال مثل: المنتجات المتبقية أو المواد المرتجعة، مخصصات خسائر القيمة عن المخزونات الخارجية.

ج. **المجوعة الرابعة:** حسابات الغير.

تمثل مجموعة الحقوق المكتسبة من طرف المؤسسة تبعا لعلاقتها مع الغير (المتعاملين معها).

2-2: الخصوم: تعرف الخصوم على أنها تعهدات اقتصادية على المشروع يعترف بها و خصوم المنشأة هي الديون أو الالتزامات اتجاه الغير و ترتب الخصوم حسب درجة استحقاقها المتزايدة أي بدلالة الزمن

الذي فيه عناصر الخصوم تحت تصرف المؤسسة و تكون مدة استحقاق الديون بالتدرج من ديون طويلة فمتوسطة الى قصيرة الأجل و تتألف الخصوم من:[1]

أ. **المجموعة الأولى** : رؤوس الأموال.

تضم الأموال التي احضرها المؤسسون عند تكوين أو نشأة المؤسسة و كذا الأموال التي ابقوها فيما بعد تحت تصرفها و قد تكون هذه الأموال في شكل مالي أو الاثنين معا.

ب. **المجموعة الخامسة:** و هي الالتزامات التي تعاقدت عليها المؤسسة بمقتضى علاقتها مع الغير.

2-3: النتيجة : هي عبارة عن الفرق بين الأصول و الخصوم فاذا كان الجانب الأيمن (الأصول) أكبر من الجانب الأيسر (الخصوم) فهذا يعني أن النتيجة ربح. إذا كان العكس فهذا يعني أن النتيجة خسارة.[2]

[1]- أحمد نور ، **المرجع السابق**،ص181 .

[2]– أحمد محمد نور ،**مبادئ المحاسبة المالية** ، الدار الجامعية، الإسكندرية ،2003، ص50.

الفصل الأول: الإطار العام للتحليل المالي

الجدول رقم (1) : الميزانية المحاسبة للسنة المالية في .....

الأصول	إجمالي N	إهتلاك رصيد N	الخصوم	إجمالي N
أصول غير جارية -فارق بين الاقتناء	207	2807-2907	رؤوس الأموال الخاصة - رأس المال	101-108-109
تثبيتات معنوية	20(خارج 207)	280(خارج2807) 290(خارج2907)	علاوات و احتياطات	104-106
تثبيتات عينية	21	281-291	فوارق إعادة التقييم	105
تثبيتات ممنوح امتيازها	22(خارج229)	282-297	نتيجة صافية	12
تثبيتات يجرى انجازها	23	293	رؤوس أموال خاصة أخرى/ ترحيل من جديد	11
تثبيتات مالية	26(خارج 269) 27(خارج279)	296-297	الخصوم غير جارية - قروض و دين مالية	16-17
أصول جارية - مخزونات و منتجات قيد التنفيذ	30 الى 38	39	ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)	134-155
حسابات دائنة و استخدامات مماثلة الزبائن	41(خارج419)	491	ديون أخرى و غير جارية	229
المدينون الآخرون	409 مدين(42...46) (خارج 444 الى 448)	(495-496)	مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا	15(خارج155)131- 132
الضرائب و ما شابهها	مدين (444- 445- 447)	-	الخصوم الجارية - موردون و حسابات ملحقة	40(خارج409)
حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة	مدين 48	-	ضرائب	دائن444-445-447
الموجودات و ما شابهها - الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى	50(خارج509)	-	ديون أخرى	419- 509دائن(42...48و (خارج 444الى447)
الخزينة	519-53 و مدين(51- 52-54)	59	خزينة سلبية	

المجموع العام للأصول **المجموع العام للخصوم**

المصدر: المادة 6 المؤرخة في 23 رجب 1429 الموافق 26 يوليو 2008، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 19 ،25 مارس 2009 ،ص ص 28، 29.

ثانيا: جدول حسابات النتائج.

تعريفه: حسب النظام المحاسبي الجديد فان جدول حساب النتائج هو بيان ملخص للأعباء و المنتوجات المنجزة من كيان خلال السنة المالية و لا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب و يبرز بالتميز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو الخسارة).[1]

المكونات المقدمة في جدول حساب النتائج هي:[2]

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها.
- منتجات الأنشطة العادية.
- المنتوجات المالية و الأعباء المالية.
- أعباء المستخدمين.
- الضرائب و الرسوم و التسديدات المماثلة.
- المخصصات للإهتلاك و لخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية.
- المخصصات للإهتلاك و لخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية.
- نتيجة الأنشطة العادية.
- العناصر الغير عادية (منتجات و أعباء).
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع.
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة الى شركات المساهمة.

[1]– غسان السيلاني،.**تحليل المالي و آليات صنع القرار**، دار المنهل اللبناني ، بيروت،2011 ،ص82.

[2]– المادة 6 المؤرخة في 23 رجب 1429 الموافق 26 يوليو 2008، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 19 ،25 مارس 2009 ، ص24.

جدول رقم (2) :حسابات النتائج حسب الطبيعة الفترة (من....الى...)

	الملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد التنفيذ الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال			
1-إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى			
2-استهلاكات السنة المالية			
3-القيمة المضافة للاستغلال			
أعباء المستخدمين ضرائب و رسوم و المدفوعات المماثلة			
4- فائض الإجمالي من الاستغلال			
المنتوجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى مخصصات الاهتلاك و مؤونات و خسائر القيمة استئناف عن خساءر القيمة و المؤونات			
5-النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية الأعباء المالية			
6- النتيجة المالية			
7- النتيجة العادية قبل الضرائب(5+6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية			
مجموع منتوجات الانشطة العادية			
مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
عناصر غير عادية –منتوجات. عناصر غير عادية –الأعباء.			
9- النتيجة غير العادية			
10- صافي نتيجة السنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج(1)			
و منها حصة ذوي الأقلية(1) حصة المجمع (1)			

المصدر: المادة 6 المؤرخة في 23 رجب 1429 الموافق 26 يوليو 2008، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 19 ،25 مارس 2009 ، ص 30.

جدول رقم (3) :جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة(الفترة من.....الى...)

البيان	N
رقم الأعمال	
تكلفة المبيعات	
هامش الربح الإجمالي	
منتجات أ أخرى عملياتية	
التكاليف التجارية	
الأعباءالإدارية	
أعباء أخرى عملياتية	
النتيجة عملياتية	
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة	
منتجات مالية	
الأعباء المالية	
النتيجة العادية قبل الضرائب	
الضرائب الواجبة على النتائج العادية	
الضرائب المؤجلة على النتائج العادية	
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	
الأعباء غير عادية	
النواتج غير عادية	
النتيجة الصافية للسنة المالية	
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في	
النتيجة الصافية	
النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)	
و منها حصة ذوي الأقلية(1)	
حصة المجمع (1)	

المصدر : المادة 06 المؤرخة في 23 رجب 1429 الموافق 26 يوليو 2008، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 19 ،25 مارس 2009 ،.ص 31.

ثالثا: جدول سيولة الخزينة.

يقدم هذا الجدول مداخيل و مخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية ، و يهدف الى إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقيم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال و نظائرها و كذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية .[1]

- التدفقات التي تولدها الأنشطة العملياتية.
- التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار.
- التدفقات الناشئة عن أنشطة تمويل.
- تدفقات أموال متأتية من فوائد و حصص أسهم.
- تقدم الأموال الناتجة عن الأنشطة العملياتية إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة فالطريقة المباشرة و الموصي بها و التي يمكن توضيحها من خلال الجداول الآتية:

[1]– **المادة 06 المؤرخة في 23 رجب 1429 الموافق 26 يوليو 2008، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 19 ،25 مارس 2009** ، ص26.

الجدول رقم (4) : جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة.

	الملاحظة	N	N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ للموردين و المستخدمين الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات اموال الخزينة قبل العناصر غير العادية تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضحيها)			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة العملياتية			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية و معنوية المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية التحصيلات عن العمليات التنازل عن التثبيتات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة.			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج) تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات تغير أموال الخزينة في الفترة (أ،ب،ج) أموال الخزينة و معادلاتها عند افتاح السنة المالية أموال الخزينة و معدلاتها عند اقفال السنة المالية تغير أموال الخزينة خلال الفترة المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر: المادة 06 المؤرخة في 23 رجب 1429 الموافق 26 يوليو 2008، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 19 ،25 مارس 2009 ،ص 33.

الجدول رقم (5) : جدول السيولة الغير مباشرة.

	الملاحظة	السنة المالية N	السن المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات من أجل : - الإهتلاكات و الأرصدة - تغير الضرائب المؤجلة - تغير المخزونات - تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى - تغير الموردين و الديون الأخرى - نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب. تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ) تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار مسحوبات عن إقتناءتثبيتات تحصيلات التنازل عن تثبيتات تأثير تغيرات محيط الإدماج(1) تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب) تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي (المنقودات) إصدار قروض تسديد قروض تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج) تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج) . أموال الخزينة عند الإفتتاح أموال الخزينة عند الإقفال تأثير تغيرات سعر العمل ات الأجنبية (1) تغير أموال الخزينة			

المصدر: المادة 06 المؤرخة في 23 رجب 1429 الموافق 26 يوليو 2008، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 19 ،25 مارس 2009 ،ص 36.

المبحث الثالث:الأساليب المستعملة في التحليل المالي.

إن الأخذ بأدوات التحليل المالي من شأنه أن يتعرف المحلل على كيفية تأمين المؤسسة لنشاطها بتعديل أو موازنة التدفقات المالية للموجودات و المطالب.من أهم أساليب المستعملة في التحليل المالي سنذكرها من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: التحليل المالي باستخدام التوازنات المالية.

لكي تكون البنية المالية للمؤسسة في حالة توازن مالي يجب أن تمول أصولها الثابتة بالموارد الدائمة و تمول أصولها المتداولة عن طريق الديون قصيرة الأجل ، بعبارة أخرى يجب أن يتساوى حجم الأصول الثابتة مع الأموال الدائمة و حجم الأصول المتداولة مع الديون قصيرة الأجل ، و تعرف هذه القاعدة باسم قاعدة التوازن المالي الأدنى.[1]

وتعرف التوازنات المالية بأنها ذلك التقابل القيمي والزمني بين الموارد المالية في الميزانية من جهة و استعمالاتها من جهة ثانية و هناك ثلاث توازنات استعملت من طرف المحللين و هي:

- رأس المال العامل.
- احتياجات رأس ما العامل.
- الخزينة.

اولا: رأس المال العامل .

- **تعريفه:**[2] هو الفرق بين الأصول القصيرة الأجل و الالتزامات القصيرة الأجل و يعتبر رقم رأس المال العامل في غاية الأهمية بالنسبة للدائنين، ذلك لأنه يوضح مدى السيولة لدى المنشأة في الفترة القصيرة.
- **أنواعه:**

رأس المال العامل الدائم: يمكن تعريفه على أنه الفرق بين الأموال الدائمة و الأصول الثابتة. يمكن حسابه كما يلي:

---

[1]– زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، **التسيير المالي** ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2010 ص43.

[2]- خالد وهيب الراوي، يوسف سعادة، **التحليل المالي للقوائم و الإفصاح المحاسبي** ،دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ،الأردن ،2000 ،ص83.

- **رأس المال العامل الدائم =الأموال الدائمة–الأصول الثابتة.**

أو

- **رأس المال العامل الصافي الدائم= الأصول المتداولة–الديون قصيرة الأجل.**

رأس المال العامل الأجنبي (الخارجي): عبارة عن مجموع الديون و يحسب كما يلي:

- **رأس المال العامل الأجنبي= الديون الطويلة الأجل+الديون القصيرة.**

أو

- **رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الخصوم –الأموال الخاصة.**

ثانيا : **الاحتياج من رأس المال العامل.**

- **تعريفه :**

هو الأموال التي تحتاجها المؤسسة لتغطية احتياجاتها خلال دورة الاستغلال و يمثل العجز في تمويل الأصول المتداولة خارج الخزينة و هو ينشأ عن الفوارق الزمنية التي توجد بين عمليات الشراء و البيع و عمليات التسويات المتعلقة بها.

و عليه يمكن حساب احتياجات رأس مال العامل كما يلي:[41]

- **احتياجات رأس مال العامل = الأصول المتداولة خارج الخزينة – الأصول المتداولة خارج الخزينة.**
- **احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة للاستغلال و خارج الاستغلال)– الخصوم المتداولة للاستغلال و خارج الاستغلال.**

ثالثا: الخزينة الصافية :

تعتبر الخزينة من أدوات التحليل المالي المهمة و هي تمثل عنصرا أساسيا من الميزانية.

[1]- إلياس بن الساسي ، يوسف قريشي ، **التسيير المالي** ، دار وائل للنشر و التوزيع, الأردن / عمان ،2010 ،ص 54 .

❖ **تعريفها:**

هي الفائض من رأس المال العامل الصافي الإجمالي بعد تغطية احتياجات رأس المال العامل و هي تسمح بالتعديل أو التسوية بين الصافي المالي الإجمالي و احتياجات رأس المال العامل

و تحسب بالعلاقة التالية:[1]

- ◎ **الخزينة= خزينة الأصول –خزينة الخصوم.**
- ◎ **الخزينة = رأس المال العامل الدائم الصافي الإجمالي –احتياجات رأس المال العامل.**

نميز بين حالتين للخزينة :

ـ يمكن أن تكون قيمة الخزينة **موجبة:** تدل على أن المؤسسة تتوفر على موجودات نقدية تسمح لها بمواجهة التزاماتها و احتياجاتها مع الغير و هذه الحالة تعبر عن التوازن المالي الجيد للمؤسسة.

ـ يمكن أن تكون قيمة الخزينة **سالبة:** تدل على أن المؤسسة لا تتوفر على موجودات نقدية و بالتالي لا يمكنها الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير و عليها تمويل خزينتها فورا عن طريق التسبيقات البنكية.

المطلب الثاني: التحليل المالي باستخدام النسب المالية.

تتاح أمام المحلل المالي العديد من النسب التي تستخدم لتقييم الأداء و ترشيد القرارات و تقييم المركز المالي و النقد ، بل إن المحلل المالي يستطيع أن يشتق نسب أخرى وفق ترتيب علاقة ما بين بسط و المقام ، شرط أن تكون نتيجة تلك العلاقة ذات مدلول معين و تعطي تفسيرا لأحد جوانب الأداء في المؤسسة و أهم هذه النسب (نسب السيولة، نسب النشاط،نسب الربحية،نسب المديونية ، نسب المردودية)

و تعريف النسب المالية بأنها العلاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية.[2]

[1]- إلياس ، قريشي ، **المرجع السابق**،ص 55.

[2]– محمد صالح الحناوي ، نهال فريد مصطفى،**الإدارة المالية، التحليل المالي لمشروعات الأعمال** دار الجامعية ،الإسكندرية،2005 ،ص،45.

أولا : نسب السيولة.

هي قياس مدة مقدرة المؤسسة على تسديد خصومها القصيرة الأجل بسرعة ،أي أنها تبين ما إذا كان لدى المؤسسة السيولة الكافية لمجابهة الطوارئ و الخصوم المتداولة .[1]

1- **نسبة التداول** : تشير نسبة التداول الى قدرة المؤسسة على مواجهة الخصوم المتداولة ، ويتم احتساب هذه النسبة بقسيمة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة .[2]

- **نسبة التداول = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة.**

2- **نسبة التداول السريعة** : تحسب هذه النسبة كما يلي :

- **نسبة التداول السرعة = الموجودات المتداولة – المخزون السلعي / المطلوبات المتداولة .**

ويلاحظ من خلال هذه النسبة أنه تم استبعاد المخزون السلعي من مكونات الموجودات ليس لأجل أهميته و لكن بسبب بطئ تحوله الى النقدية أو بسبب عدم التأكد من بيعه ولا شك أن هذه النسبة بهذا التحديد تعد أكثر دقة في قياس السيولة وتقدير احتمالات العسر المالي.

3- **نسب النقدية** : وتحسب وفق العلاقة التالية :

- **نسبة النقدية = الموجودات النقدية و شبه النقدية /المطلوبات المتداولة.**

هي مجموعة من النسب التي تعكس كفاءة الموظفين و المسؤولين في الشركة و قدرتهم على إدارة موجوداتها، كما تقيس مستوى العلاقة بين الموجودات و المبيعات وقد سميت بنسب الدوران أو النشاط لأنها تبين السرعة التي يتم من خلالها تحويل الموجودات الى المبيعات .

ثانيا: نسب النشاط

تستخدم هذه النسب لتقييم نجاح إدارة المؤسسة لأصولها , و تقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لها في اقتناء الأصول و مدى قدرتها على الاستخدام الأمثل لهذه الأصول و تحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات ، و كذا أكبر ربح ممكن ، و أهم نسب النشاط هي:

[1]– محمد مطر ، **المرجع السابق**،ص31.
[2]- عدنان تاية النعيمي ، **المرجع السابق** ، ص 134 .

_**معدل دوران مجموع الأصول:** تعد هذه النسبة من النسب التحليلية المهمة لبيان مدى العلاقة بين المبيعات الصافية و حجم الأصول المستخدم في خلقها داخل المؤسسة.

◎ **معدل دوران مجموع الأصول= رقم الأعمال / مجموع الأصول.**

_ **معدل دوران الأصول غير الجارية،** كما زاد معدل دوران الأصول غير جارية قياسا بمعيار المقارنة المستخدم في التحليل كلما زادت الكفاءة الإيرادية من خلال فاعلية استخدام الأصول غير جارية في خلق المبيعات , سواء كانت الفاعلية ناتجة عن الاستخدام الفني أو لكون الاستثمار في الأصول غير جارية يتسم بمقدار اقتصادي أمثل .

_ **معدل دوران الأصول الجارية.**

يركز على مدى استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات يقيس، و يتم حساب معدل وفق العلاقة التالية:

◎ **معدل دوران الأصول الجارية = رقم الأعمال /الأصول الجارية.**

ثالثا: نسب الربحية .[1]

الربحية مقياس نسبي للنجاح فهي تؤشر على مستوى الموجودات المطلوبة بالاستناد مع العمليات التشغيلية و تحقيق المبيعات لذلك مؤشرات هذه المجموعة دالة لكفاءة القرارات الاستثمارية و التمويلية .

_ **العائد على إجمالي الموجودات .**

هذا المعدل هو مقياس شامل لفعالية الإدارة في تحقيق الربح من الموارد المتاحة. و عليه فهو يقيس إنتاجية الدينار المستثمر في الموجودات.

و يحسب كما يلي:

◎ **الربح الصافي قبل الضريبة /مجموع الأصول.**

◎ **العائد على حقوق المساهمين= الربح الصافي / حقوق المساهمين.**

[1]–عدنان تايمة النعيمي،**المرجع سابق**،ص47.

◎ **هامش الربحية على المبيعات= صافي الربح قبل الضريبة /المبيعات.**

رابعا:دراسة نسب المديونية.[1]

تقيس لنا هذه المجموعة من النسب مدى اعتماد المؤسسة في تمويل استثماراتها على الموارد المالية الذاتية و على الأموال الأجنبية ، على اعتبار أن الأموال الخاصة لا تكفي عادة لتمويل الاستثمارات ، كما أن الاعتماد على الديون بشكل مبالغ فيه يمكن أن يؤدي بالمؤسسة الى الإفلاس و الخروج من دائرة الأعمال نتيجة عدم تمكنها من تسديد مستحقاتها الدائنين ، و تقاس مديونية المؤسسة بمجموعة من النسب أهمها :

❖**نسبة السيولة الآجلة:** ونعتبر النسبة الأساسية التي يفحصها البنك قبل أن يمنح قرضا طويل الأجل, لأنها تمثل هامش استدانة المؤسسة.

◎ **نسبة السيولة الآجلة = الديون المتوسطة و طويلة الأجل / الأصول الدائمة.**

❖**نسبة القدرة على التسديد:**و توضح هده النسبة المدة التي تستغرقها المؤسسة لتسديد ديونها متوسطة و طويلة الأجل في حالة استخدامها كل قدراتها على التمويل الذاتي .

◎ **نسبة القدرة على التسديد = الديون متوسطة الأجل /التمويل الذاتي.**

❖**نسبة الاستقلالية المالية:**

◎ **نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الخصوم.**

❖**نسبة تغطية المصاريف المالية:**

و تبين لنا هذه النسبة درجة تغطية رقم الأعمال السنوي الصافي للمصاريف المالية للمؤسسة , و كلما كانت هذه النسبة منخفضة كلما كانت هذه النسبة منخفضة كلما كان ذلك في صالح المؤسسة و العكس صحيح .

◎ **نسبة تغطية المصاريف المالية = المصاريف المالية /رقم الأعمال السنوي الصافي.**

خامسا: نسب المردودية

[1]–زغيب مليكة،**المرجع سابق**،ص،ص 40،41.

نسب المردودية تقيس مدى تحقيق المؤسسة للمستويات المتعلقة أداء الأنشطة و هي تقدم إجابات نهائية عن كفاءة العامة للمؤسسة و تتمثل فيما يلي :[1]

❖ **نسب المردودية المالية .**

و هي النتيجة المتحصل عليها من استخدام أموال المساهمين ، و تمثل ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمر من أموال المساهمين من النتيجة الصافية ، و تحسب كما يلي .

◎ **نسبة المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة.**

❖**نسبة المردودية الاقتصادية.**

تبين هذه النسبة ما استخدم من الأصول للحصول على النتيجة بالوحدات تمثل ما تعطيه الوحدة النقدية الواحدة من الأصول الثابتة المتداولة الإجمالية، و تحسب كما يلي :

◎ **نسبة المردودية الاقتصادية = نتيجة الدورة الصافية +مصاريف مالية /مجموع موجودات.**

المطلب الثالث:التحليل المالي باستخدام الجداول المالية.

تعتبر جداول التدفقات أداة ديناميكية تسمح بدراسة تطور الظواهر عبر الزمن ، و خاصة بعد العجز المتواصل الذي تواجهه المؤسسات الاقتصادية ، الشيء الذي جعل المقاربة الديناميكية تلقى نجاحا كبيرا لأنها سمحت بوسائلها في الكشف عن الصعوبات التي تعاني منها المؤسسات باستمرار و هذا بتتبع التطور بين الميزانيات المتتابعة .[2]

اولا:جدول التمويل: و هو جدول الموارد و الاستخدامات التي تبين التغيرات التي حدثت في ذمة المؤسسة أثناء نشاطها .[3]

✦**نماذج جدول التمويل**

[1]– محمد صالح الحناوي ، **المرجع السابق**،ص 78.
[2]-عبد الحليم كراجة و أخرون ،**الإدارة و التحليل المالي**، دار صفاء للنشر و التوزيع ، الأردن / عمان 1999 ص125 .
[3]– بركان حجيلة، أجراد فاطمة، **التحليل المالي في البنوك التجارية** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و مالية ، مذكرة منشورة ، معهد العلوم الاقتصادية التجارية و التسيير ، المركز الجامعي العقيد محمد أولاج البويرة 2010/ 2011،ص 84.

مهما اختلفت نماذج جداول التمويل فان الهيكل الأساسي لها كما يلي :

الجدول رقم (6)جدول هيكل التمويل.

الاستخدامات المستقرة	الموارد المستقرة
حيازة استثمارات جديدة مصاريف موزعة على عدد السنوات تسديد الديون البنكية و المالية التخفيض في الأموال الخاصة تسديد مكافأة رأس المال	القدرة على التحويل الذاتي التنازل عن الاستثمارات الرفع في الأموال الخاصة الحصول على قروض جديدة
التغير في الاستخدامات المستقرة (−)	التغير في الموارد المستقرة (+)
FRNG	

المصدر : إلياس بن الساسي ، يوسف قريشي ، التسيير المالي ، دار وائل للنشر و التوزيع, الأردن / عمان، 2010 ص111.

الجدول رقم (7):**التغيرات في رأس المال العامل الصافي الإجمالي.**

التغير في عناصر الاستغلال التغير في أصول الاستغلال التغير في ديون الاستغلال	الاحتياجات	الموارد	الرصيد
BFR A			
التغير في العناصر خارج الاستغلال التغير المدينون الآخرون التغير في الدائنون الآخرون			
BFR B			
BFRg (C−A+B)			
تغيرات الخزينة _التغير في المتاحات _ التغير في ديون الخزينة			
D Tng			
C+D FRng			

المصدر: إلياس بن الساسي ، يوسف قريشي ، التسيير المالي ، دار وائل للنشر و التوزيع, الأردن / عمان،2010 ص115.

ثانيا: جدول تدفقات الخزينة

هو ذلك الجدول الذي يشرح كيفية تغير الخزينة ، و يظهر التدفقات التي تشرح الميكانيزمات المالية للمؤسسة و كذا مساهمة كل وظيفة في التغير الإجمالي للخزينة .[1]

: جدول تدفقات الخزينة هي قائمة إجبارية ومكملة للقوائم المالية الأخرى تبين مقبوضات و مدفوعات المؤسسة، ويتم إعدادها وفقا للأساس النقدي، أي قائمة تدفقات الخزينة تذهب إلى أبعد من ذلك فأنها تحدد النتائج النقدية لكل الأنشطة التي مارستها الشركة والتي يتم تصنيفها إلى الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية خلال الفترة التي يجري تحليلها، مع تحديد صافي اثر هذه النتائج على الأنشطة ذات الطبيعة المتشابهة أو المشتركة.[1]

✦عرض شكل جدول تدفقات الخزينة

[1]–ز غيب مليكة،**المرجع سابق**،ص136.

[1] -Jean Jacques Julian, Les normes comptables internationales IAS/IFRS,2 eme édition, soupe fouclier (faucher) 2007, paris, p29.

لقد حدد النظام المحاسبي المالي طريقتين لعرض كشف تدفقات الخزينة و هما:[1]

- الطريقة المباشرة.
- الطريقة غير المباشرة.

وهذا التحديد مرتبط خاصة بالتدفقات الخزينة المرتبطة بالاستغلال أو التي تولدها أنشطة الاستغلال الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات و غيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار و لا بالتمويل.

أولا: الطريقة المباشرة:

تستخدم هذه الطريقة لبيان المصادر المباشرة للحصول على النقدية من العمليات التشغيلية مثل المتحصلات من العملاء من بيع البضاعة وكذلك من النقدية المحصلة من التوزيعات والفوائد، وكذلك أوجه الصرف النقدي على الأنشطة التشغيلية للشركة مثل السداد للموردين مقابل البضاعة المشتراة وسداد المصروفات التشغيلية المختلفة.

وفقا لهذه الطريقة يتم حصر بنود النقدية المقبوضة في الأنشطة النقدية وحصر بنود النقدية المدفوعة للأنشطة التشغيلية وإيجاد الفرق بينهما واعتباره صافي التدفق النقدي في الأنشطة التشغيلية، أي أننا نتجاهل صافي الربح في الطريقة المباشرة ونقوم بإيجاد صافي التدفقات النقدية التشغيلية مباشرة.

جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة)

الفترة من ..... إلى .....

[1]– نصر الدين نذير، عمار بوشناق، **جدول تدفقات الخزينة**، الموقع الإلكتروني: التاريخ: 18 مارس 2017 ، التوقيت: سا 5:30.
http://www.talabadz1.blogspot.com ,le24/04/2012,A16

البيان	ملاحظة	السنة المالية ن	السنة المالية ن _ 1
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال			
تحصيلات المقبوضة من الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين			
الفوائد و المصايف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب على النتائج المدفوعة			
تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية(الاستثنائية)			
تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال(أ)			
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية و معنوية			
التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية و المعنوية			
تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة مالية			
الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية			
الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب)			
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم			
حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات المتأتية من القروض			
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل(ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات			
تغير الخزينة للفترة (أ + ب + ج)			
الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر : المادة06 المؤرخة في 23 رجب 1429 الموافق 26 يوليو 2008، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 19 ، 25 مارس 2009 ، ص26.

ثانيا: الطريقة غير المباشرة:

تتمثل في تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان:

- آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (إهتلاكات، تغيرات الزبائن، وتغيرات المحزونات، تغيرا الموردين...)؛
- التفاوتات أو التسويات (ضرائب مؤجلة)؛
- التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة...)؛ وهذه التدفقات تقدم كلا على حدا.

وفقا لهذه الطريقة يتم التعديل على صافي الربح المحاسبي لتحويله إلى صافي التدفقات النقدية في الأنشطة التشغيلية وذلك باستبعاد الإيرادات والمصاريف التي تؤثر في صافي الربح .

جدول تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة)

الفترة من ..... إلى .....

البيان	ملاحظة	السنة المالية ن	السنة المالية ن _ 1
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات (تسويات) لـ:			
. الاهتلاكات و المؤونات			
. تغير الضرائب المؤجلة			
. تغير المخزونات			
. تغير الزبائن و حسابات الحقوق الأخرى			
. تغير الموردين و الديون الأخرى			
. نقص أو زيادة في قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار			
تسديدات لحيازة قيم ثابتة			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة			
تأثير تغيرات محيط الإدماج (التجميع) (1)			
تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار(ب)			
تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين			
زيادة رأس المال النقدي			
إصدار قروض			
تسديد قروض			
تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل(ج)			
تغير الخزينة للفترة (أ + ب + ج)			
الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغير الحزينة خلال الفترة			

المصدر: المادة06 .المؤرخة في 23 رجب 1429 الموافق 26 يوليو 2008، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 19، 25 مارس 2009 ، ص26.

خلاصة الفصل:

حسب ما تطرقنا إليه في هذا الفصل توصلنا الى أهم النتائج التالية:

ـ التحليل المالي هو عملية جمع البيانات المالية و تلخيصها لاتخاذ قرار معين.

ـ التحليل المالي هو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلى معلومات تستعمل كأساس لاتخاذ القرارات.

ـ هناك استخدامات عديدة للتحليل المالي منها الاستثمارية،إدارية،منح الائتمان.

ـ التحليل المالي يساعد على معرفة قدرة المقترض على سداد التزاماته.

ـ القوائم المالية تشكل جوهرة و أساس عملية التحليل المالي.

ـ التحليل المالي له عدة أدوات تمثلت في التوازنات المالية ، النسب المالية بالإضافة الى التحليل عن طريق الجداول المالية.

الفصل

الثاني: الإطار

العام للبنوك التجارية

الفصل الثاني: الإطار العام للبنوك التجارية.

تمهيد الفصل:

تطور النشاط الاقتصادي و اتسعت أفاقه عبر مختلف المراحل التي شهدها الاقتصاد العالمي، و بما أن النظام يشكل جانبا هاما من اقتصاد أي دولة فقد عرف تحولات عميقة مع هذه التطورات الهامة، ومنه فان البنوك التجارية تحتل مركزا حيويا في النظم الاقتصادية الحديثة بما تكتسيه من وظائف و ما تمارسه من نشاطات و التي تؤثر تأثير ملحوظا في اقتصاد كل بلد و يمنحها سيطرة قوية و سلطة واسعة .
و عليه يعتبر البنك التجاري نوعا من أنواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها على قبول الودائع و منح القروض ، و يعتبر أهم وسيط مالي بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة و أولئك الذين يحتاجون لهذه الأموال لتمويل العجز و هذا راجع الى ما تتوفر عليه من خصائص تميزها عن باقي المؤسسات المالية الأخرى.

و من خلال هذا الفصل سنتطرق الى مختلف المفاهيم المتعلقة بالبنوك التجارية ، حيث تم تقسيمه الى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية.

المبحث الثاني: أهدافها، أهمية ، مخاطر و أنواع القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية .

المبحث الثالث: مصادر واستخدامات أموال البنوك التجارية.

الفصل الثاني: الإطار العام للبنوك التجارية.

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية.

تقوم البنوك التجارية بقبول الودائع و منحها كقروض بما يحقق أهدافها و يدعم اقتصاد الوطني للدولة، إضافة الى مباشرة عمليات تنمية الادخار و الاستثمار المالي بما في ذلك إنشاء المشروعات و ما تتطلبه من عمليات مصرفية و تجارية و مالية.

المطلب الأول: نشأة البنوك التجارية.

ارتبطت نشأة البنوك التجارية بتطور الحياة الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمعات ، و بزيادة التبادل التجاري بين الشعوب و الدول المختلفة ، و من ثم ظهور النقود كعامل أساسي لعملية التبادل ، الأمر الذي أدى الى تنوع و تعدد العمليات المصرفية .[1]

تعود بدايات العمليات المصرفية الى عهد بابل (العراق قديما) من الألفية الرابعة قبل الميلاد، حيث اكتشف علماء الآثار جداول محاسبة تعود الى هذه الحقبة التاريخية توضح عمليات القرض و الادخار للسلع التي كانت سارية المفعول في حضارة بابل ، أما الإغريق فقد عرفوا العمليات المصرفية ، حفظ الودائع و منح القروض منذ أربعة قرون خلت . [2]

و مع تطور التجارة و المبادلات بين الشعوب بدأت ظاهرة إيداع الفائض من النقود و الحلي و المعادن النفيسة لدى رجال الصياغة ،إذ كان بعض التجار و الصياغ في أوروبا و تحديدا في البندقية و لبرشلونة يقبلون هذا الفائض من فائض المودعين بغية المحافظة عليها من الضياع ، مقابل تقديم شهادات إيداع لهؤلاء المودعين تثبت حقوقهم في الأموال المودعة ، و تعتبر هذه الظاهرة من أولى أشكال التعامل المصرفي في المجتمع ، و أصبح الأفراد يستخدمونها في تسوية المعاملات دون الرجوع الى الصير في كل العملية مبادلة . كما يتم تحويل الودائع من حساب أخر سداد للمعاملات التجارية بينهما.[3]

بدأت العمليات المصرفية في ازدهار في الفترة الأخيرة من القرون الوسطى سيما في القرن الثالث عشر و القرن الرابع عشر ،اثر الحروب الصليبية ، مما أتاح للأشخاص بعد الحرب جلب خيرات كثيرة تم

---

[1]- محمد الهلال ، عبد الرزاق شحادة ، **محاسبة للمؤسسات المالية :البنوك التجارية و شركات التأمين** دار المناهج ، عمان،2009،ص،19.
[2]- ناصر دادي عدون و آخرون ، **مراقبة التسيير في المؤسسة الاقتصادية :حالة البنوك** ، دار المحمدية العامة ،الجزائر،2004،ص،59 .
[3]- زهير الحدرب ،لؤي وديان ،**محاسبة البنوك** ،دار البداية ،عمان،2010، ص ، 11.

إيداعها لدى الصياغة مقابل عمولة الاحتفاظ بها . هكذا و شاعت فكرة قبول الودائع و شهادات الإيداع التي انبثق عنها الشيك الحديث.[1]

و مع تطو الزمن لاحظ الصيارفة أن نسبة صغيرة من شهادات الإيداع تعود إليهم للمطالبة بتحويلها الى نقود ، و أن أصحاب هذه الودائع لا يسحبون ودائعهم دفعة واحدة ، و من ثم يبقى لدى هؤلاء الصيارفة مبالغ نقدية كبيرة مجمدة ، مما أدى الى تراكمها ، هذا ما دفع الى التفكير في استثمارها و إقراضها للغير بضمانات معينة مقابل حصولهم على فائدة معينة دون الإخلال بمبدأ الثقة القائمة بينهم و بين المودعين ، و تم في هذه الحالة دمج وظيفة قبول الودائع مع الإقراض في بيوت الصيرفة . [2]

إن أقدم بنك هو بنك برشلونة (عام 1401) ، يليه بنك أخر ظهر بالبندقية (عام 1517) ، ثم أمستردام (عام1609)، ثم بنك انجلترا (1694). أول بنك حمل اسم البنك المركزي هو بنك السويد (عام 1686)، ثم بنك فرنسا (عام 1800)، لتنتشر بعدها في باقي أنحاء العالم.[3]

المطلب الثاني: تعريف و خصائص البنوك التجارية.

البنوك التجارية هي أحد المؤسسات المالية الإيداعية حيث لديها خصائص تميزها عن غيرها من مؤسسات الأعمال.

أولا : تعريف البنوك التجارية.

التعريف الأول.

يعتبر البنك التجاري نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها في قبول الودائع و منح الائتمان . و البنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيط بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة، و بين الذين يحتجون لذلك الأموال.. و على الرغم من أن البنوك التجارية لا تعتبر الوسيط الوحيد في هذا المضمار . إلا أنها تتسم بصفات معينة تميزها عن غيرها من الوسطاء.[4]

[1]-دادي عدون ، **المرجع السابق**،ص،60.
[2]- الحدرب وديان ، **المرجع السابق** ،ص،12.
[3]- شاكر القزويني ، **محاضرات في اقتصاد البنوك** ، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2000، ص، 27.
[4]- سامر بطروس جلدة ، **بنوك التجارية و التسويق المصرفي** دار أسامة لنشر،عمان ،2008 ،ص،14.

التعريف الثاني.هي المؤسسات أو المنشآت الائتمانية التي تقوم بحفظ النقود المودعة لديها بصفة المالية قابلة للسحب عند الطلب أو بعد أجل قصير مع منح الائتمان قصير الأجل.[1]

التعريف الثالث.

البنوك التجارية هي التي تقوم بأعمال الصرافة، و الخدمات المصرفية، و قبول الودائع و منح القروض لمن يطالبها مقابل تقديم الضمانات اللازمة و دفع الفوائد المحددة المستحقة على القرض.لهذا نجد أن البنوك التجارية تقوم بدور كبير في تنشيط الحركة الاقتصادية في البلاد، أو توفير الأموال اللازمة للاستثمار.[2]

التعريف الرابع.

البنوك التجارية هي نوع من الوساطة المالية التي تتمثل مهمتها الأساسية في تلقي الودائع الجارية للعائلات و المؤسسات و السلطات العمومية، ويتيح لها ذلك القدرة على إنشاء نوع خاص من النقود هي نقود الودائع.[3]

التعريف الخامس.

مؤسسات ائتمانية غير متخصصة، تقوم بتلقي الودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب، أو بعد أجل قصير والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل.[4]

ثانيا: خصائص البنوك التجارية.

تتميز البنوك التجارية بجملة من الخصائص تتمثل أهمها في ما يلي:[5]

• أنها تعتبر أكثر الأنواع مخاطرة في عملياتها ،مما يجعلها متحفظة في ممارسة فعاليتها و عليه فإنها تتحمل مسؤوليات كبيرة في إدارة الأموال .

• تعتمد هذه البنوك على رؤوس أموال قليلة مقارنة بحجم الأموال التي تتعامل بها .

[1] - محمد مصطفى السنهوري ، **إدارة البنوك التجارية** ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية، 2013، ص،34.
[2] - أحمد محمد المصري ،**إدارة البنوك التجارية و الإسلامية** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية، 2006 ، ص ، 35.
[3] – عبد الغفار حنفي، **الأسواق و المؤسسات المالية** ، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2000، ص 24.
[4] - Marks Leonard and A. Coleman ,**casses in commercial Bank management**,(New Yourk : Rawhlil-book,1972),p 75.
[5] - فلاح حسن الحسني ، مؤيد عبد الرحمن الدوري ، **إدارة البنوك : مدخل كمي و استراتيجي معاصر** ، دار وائل ، الأردن ،2008،ص، 14.

• تتصف هذه البنوك باتساع مجال تعاملها مع الأشخاص و مؤسسات الأعمال مقارنة بالمؤسسات المالية الأخرى، و ذلك لتقدم تعاملها بالصكوك و الحسابات الجارية.

• تهدف هذه البنوك بشكل أساسي الى تحقيق الرغبة في تعزيز مركزها التنافسي في السوق المصرفية .

• تواجه هذه البنوك متطلبات السيولة أكثر من البنوك الأخرى و ذلك لتعاملها بالودائع تحت الطلب بشكل كبير و أيضا منحها للقروض القصيرة الأجل.

المطلب الثالث: أنواع و وظائف البنوك التجارية.

نشأت البنوك التجارية و تطورت لتلبية حاجات المجتمع من الخدمات البنكية المتعددة ، و لذلك فقد تعددت أنواعها و وظائفها وفقا لإشباع هذه الاحتياجات.

أولا :أنواع البنوك التجارية.

تنقسم البنوك التجارية الى أنواع متعددة على النحو التالي:[1]

أولا: من حيث نشاطها و مدى تغطيتها للمناطق الجغرافية : و تنقسم الى :

أ_ البنوك التجارية العامة : يقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة أو في إحدى المدن الكبرى ، و تباشر نشاطها من خلال فروع أو مكاتب على مستوى الدولة أو خارجها . و تقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية، و تمنح قروض قصيرة و متوسطة الأجل ، كذلك فهي تباشر كافة مجالات الصرف الأجنبي و تمويل التجارة الخارجية .

ب_ البنوك التجارية المحلية: و يقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة نسبيا مثل محافظة أو مدينة أو ولاية أو إقليم محدد . و يقع المركز الرئيسي للبنك و الفروع في هذه المنطقة المحددة . و تتميز هذه البنوك بصغر الحجم ، فهي ترتبط بالبيئة المحيطة بها و ينعكس ذلك على مجموعة الخدمات المصرفية التي تقوم بتقديمها .

ثانيا: من حيث حجم النشاط : و تتمثل على : [2]

[1]- محمد عبد الفتاح الصيرفي ، **إدارة البنوك** ، دار المناهج، الأردن ،2006،ص ، 32.
[2] - محمد عبد الفتاح الصيرفي ،**المرجع نفسه** ،ص،33.

أ_ بنوك الجملة: و يقصد بها تلك البنوك التجارية التي تتعامل مع كبار العملاء و المؤسسات الكبرى .

ب_ بنوك التجزئة: و هي تلك البنوك التي تتعامل مع صغار العملاء ، و المؤسسات الصغيرة، لكنها تسعى لاجتذاب أكبر عدد منهم،إذ أنها تسعى الى توزيع خدمات البنك التجاري من خلال المستهلك النهائي.

ثالثا: من حيث عدد الفروع : و تنقسم الى :[1]

أ_ البنوك ذات فروع:هذا النوع من البنوك يتخذ في الغالب شكل شركات المساهمة كشكل قانوني، لها فروع متعددة تغطي أغلب أنحاء الدولة و لا سيما الأماكن الهامة ، و تتبع اللامركزية في تسيير أمورها حيث يترك للفرع تدبير شؤونه، فلا يرجع للمركز الرئيسي للبنك إلا فيما يتعلق بالأمور الهامة التي ينص عليها في لائحة البنك، و بطبيعة الأمر فان المركز الرئيسي يضع السياسة العامة التي تهتدي بها الفروع.

ب_ بنوك السلاسل :هي عبارة عن سلسلة من البنوك نشأت نتيجة لنمو حجم البنوك التجارية ،و زيادة حجم نشاطها و اتساع نطاق أعمالها . و تتكون السلسلة من عدة فروع منفصلة عن بعضها إداريا ، و لكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يقوم برسم السياسات العامة التي تلتزم مختلف وحدات السلسلة بها ، كذلك فهو ينسق بين الوحدات و بعضها ، و لا يوجد هذا النوع من البنوك التجارية إلا في الولايات المتحدة .

ج_ بنوك المجموعات :تأخذ شكل شركة قابضة تدير مجموعة من الشركات التابعة التي تعمل في النشاط المصرفي ، حيث تقوم الشركة القابضة بالإشراف على الشركات التابعة و تضع لها السياسات العامة ، بينما تترك لها تنفيذ هذه السياسات . و قد انتشرت هذه البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية.

د_ البنوك الفردية : تقوم هذه البنوك على ما تتمتع به من رأس مالها يكون محدود ، لذلك فهي تتعامل في المجالات قصيرة الأجل كتوظيف الأموال في الأوراق المالية و الأوراق التجارية المخصوصة، و غير ذلك من الأصول عالية السيولة و التي يمكن تحويلها الى نقود بسرعة و بدون خسائر .

[1] – محمد عبد الفتاح الصيرفي،**المرجع السابق** ،ص34.

رابعا: تصنيفات أخرى للبنوك التجارية.

أ. **البنوك التجارية والمؤسسات المالية:**

هناك تشابه كبير بينهما خاصة بتقديم الائتمان وتوفير مصادر التمويل للمشروعات والأفراد ويكمن الخلاف بينهما في:

مصادر الاستخدام: البنوك التجارية تعتمد على الودائع ورأس مالها يعتبر ضمانة لمواجهة حقوق المودعين، وحسب المادة **110** من قانون النقد والقرض المؤرخة في 18 صفر 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 05/12 2009 ص 244 : "تتضمن الأعمال المصرفية تلقي الأموال من الجمهور، وعمليات القرض ووضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن وإدارة هذه الوسائل". أما المؤسسات المالية فتعتمد أساسا على أموالها المملوكة لها وإذا ما تلقت الودائع فغالبا ما تستخدم لحساب صاحبها كما جاء في المادة 115 و111.

المادة115: من قانون النقد و القرض المؤرخة في 23 رجب 1429 الموافق 26 يوليو 2008، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 19 / 46 ،25 مارس 2009 ص 244 ، "المؤسسات المالية أشخاص معنوية مهمتها العادية الرئيسية القيام بالأعمال المصرفية ما عدا تلقي الأموال من الجمهور".

المادة111: من قانون النقد و القرض المؤرخة في 23 رجب 1429 الموافق 26 يوليو 2008، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 19 / 46 ،25 مارس 2009 ص 244 ، "تعتبر أموال متلقاة من الجمهور تلك التي يتم تلقيها من الغير ولاسيما بشكل ودائع مع حق استعمالها لحساب من تلقاها بشرط إعادتها، إلا أنه لا تعتبر أموالا متلقاة من الجمهور بمفهوم هذا القانون:

- ❖ الأموال المتلقاة أو المتبقية في الحساب والعائدة من المساهمين الذين يملكون على الأقل 5% من رأس المال ولأعضاء مجلس الإدارة والمديرين.
- ❖ الأموال الناتجة عن قروض المساهمة".

مصادر العمليات: تتخصص البنوك التجارية في منح الائتمان قصير الأجل بهدف المحافظة على السيولة وضمان حقوق المودعين لأنها تتاجر بأموالهم. أما المؤسسات المالية فتقوم بمنح قروض طويلة الأجل.

ب. البنوك التجارية العامة والخاصة:

البنوك التجارية العامة: ظهرت هذه البنوك بظهور الاقتصاد المخطط، فهي تخضع لرقابة وسيطرة الدولة إما عن طريق الملكية الكاملة أو بالمشاركة الجزئية لرأس المال.

البنوك التجارية الخاصة: تعود ملكيتها لأفرد طبيعيين في شكل شركات مساهمة.

ج. البنوك التجارية الأجنبية والوطنية:

البنوك التجارية الأجنبية: عندما يكون ملك لأجانب مقيمين أو مجرد مشاركة بأغلبية أجنبية أو فرع لبنك أجنبي وهي تخضع للبنك المركزي.

البنوك التجارية الوطنية: رأس مالها ملك للدولة أو بمشاركة بالأغلبية في رأس مال البنك من طرف الدولة.

د. البنوك التجارية، بنوك الأعمال وبنوك الائتمان متوسط وطويل الأجل:

البنوك التجارية: يقتصر نشاطها على عمليات الائتمان قصيرة الأجل وقبول الودائع.

بنوك الأعمال: تتخصص بمنح القروض وإصدار السندات والمشاركة في رأس مال المشروعات عن طريق الحصول على أسهم فيها، في حين تحرم البنوك التجارية من القيام بهذا الدور.

بنوك الائتمان متوسط وطويل الأجل: تقتصر في منح القروض أو الائتمان الذي لا يقل عن سنتين ولا تقبل الودائع من الجمهور.

ثانيا: وظائف البنوك التجارية.

تقوم بها البنوك التجارية بدور الوسيط المالي بين المقرضين والمقترضين، يمكن تصنيفها إلى وظائف قديمة وأخرى حديثة: [1]

الوظائف القديمة يمكن إجمالها بما يلي:

- قبول الودائع على اختلاف أنواعها.

[1]- قلاح حسين، **إدارة البنوك** ، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان ، سنة 2000 ص،ص 27،28.

- تشغيل موارد البنك على شكل قروض واستثمارات متنوعة مع مراعاة مبدأ التوفيق بين سيولة أصول البنك وربحيتها وأمنها.

الوظائف الحديثة فتقوم على تقديم خدمات متنوعة منها ما ينطوي على ائتمان ومنها ما لا ينطوي على ائتمان وأبرز هذه الخدمات ما يلي:

- إدارة الأعمال والممتلكات للعملاء وتقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية.
- تمويل الإسكان الشخصي .
- ادخار المناسبات.
- سداد المدفوعات نيابة عن الغير.
- خدمات البطاقة الائتمانية .
- تحصيل فواتير الكهرباء والتلفون والماء من خلال حسابات تفتحها المؤسسات المعنية يقوم المشتركون بإيداع قيمة فواتيرهم فيها.
- تحصيل الأوراق التجارية.
- المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: أهداف و أنواع القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية.

للبنوك التجارية أهداف المسطرة لتحقيقها و لديها أنواع متعددة من القروض لكل نوع هدف معين هذا ما جعلها تكتسي أهمية بالغة في مختلف النشاطات الاقتصادية التي تقوم بها كما أن البنوك التجارية تواجه المخاطر عديدة سنذكرها في هذا المبحث.

المطلب الأول:أهداف و أهمية البنوك التجارية.

تسعى البنوك التجارية الى تحقيق مجموعة من الأهداف ، تميزها عن غيرها من المؤسسات المالية الأخرى ، وذلك نظرا لأهميتها في الاقتصاد ككل.

أولا: أهداف البنوك التجارية: تتمثل أهداف البنوك التجارية فيما يلي:

1- **الربحية** : إن من أهداف البنك التجاري الرئيسية تحقيق عائد ملائم لملاكه، حتى يتسنى للبنك الحصول على الأرباح اللازمة لتحقيق الربحية ، فان عليه أن يوظف أمواله التي حصل عليها

من المصادر المختلفة ، و إن يقلل من نفقاته ما أمكن . و تتكون الإرادات الإجمالية للبنك بشكل رئيسي من نتائج عمليات الإقراض و الاستثمار ،بالإضافة الى الأرباح التي قد يحققها البنك .و تتمثل نفقاته عادة في الفوائد التي يدفعها على الودائع .[1]

2- **السيولة:** يستوجب على البنوك التجارية أن تحتفظ على نسبة من أموالها لمواجهة المسحوبات العادية أو الفجائية لعملائها .فالسيولة تعني قدرة البنك التجاري على الفاء بالتزاماته المالية في الوقت المناسب، و توفر قدر من الاستثمارات القصيرة الأجل التي يمكن له أن يتصرف فيها . إن تعرض البنك التجاري لنقص تسديد السيولة سيؤدي الى زعزعة ثقة المودعين فيه ، و قد يؤدي ذلك الى تسارع المودعين لسحب أموالهم ،مما يؤدي الى إفلاسه . [2]

3- **الأمان:** و يتمثل في تحقيق أكبر قدر من الأمان للمودعين ، نظرا لصغر حجم رأس مال البنك ، و الذي لا يحقق الحماية للمودعين.

ثانيا:أهمية البنوك التجارية: تظهر أهمية البنوك التجارية من خلال النقاط التالية :[3]

1_تمكن وساطة هذا النوع من البنوك من تذليل الصعوبات أمام المستثمرين و أصحاب رؤوس الأموال .

2_ تقلل من المخاطرة لاختصار المشاركة على مشروع واحد.

3_يؤدي تنوع استثمارات البنوك التجارية و توزيعها على أكثر من جهة من الاستثمار في مشاريع على أعلى درجة من المخاطرة .

4_ تمكنها الأرصدة التي تتوفر عليها من المساهمة في مشاريع طويلة المدى.

5_تزيد وساطة هذه البنوك من توفير الحد الأدنى من السيولة اللازمة في السوق النقدية .

6_ تمكنها طبيعة نشاطها من توسيع شريحة المستفيدين من خدمات .

[1]- أكرم حداد ، مشهور هذلول ، **النقود و المصارف :مدخل تحليلي و نظري** دار وائل، الأردن ،2008،ص،147.
[2]- شقيري نوري موسى و آخرون ، **المؤسسات المالية المحلية و الدولية** دار المسيرة، عمان ،2009،ص،93.
[3]- محمد عبد الفتاح الصيرفي ، **المرجع السابق**،ص،19.

المطلب الثاني: مخاطر البنوك التجارية.

تتعرض البنوك التجارية الى أنواع عديدة من المخاطر التي تأثر على أدائها و نشاطها فمن أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية هي:[1]

✖ المخاطر الائتمانية:

وينجم هذا النوع من المخاطر عادة عندما يمنح المصرف العملاء قروضا واجبة السداد في وقت محدد في المستقبل ويفشل العميل في الإيفاء بالتزاماته بالدفع في وقت حلول القروض، أو عندما يفتح المصرف خطاب اعتماد مستندي بالدفع لاستيراد بضائع نيابة عن العميل في توفير المال الكافي لتغطية البضائع حين وصولها.

×مخاطر السوق :

تنشأ مخاطر السوق للتغيرات المفاجئة في أحوال السوق حيث تتأثر البنوك بذلك التغيير وقد تتخذ الحكومات إجراءات لرفع الدعم عن بعض السلع مثل الأرز أو الشعير أو ربما تمنع دخول المنتجات حماية للإنتاج المحلي

✖ مخاطر سعر الفائدة :

تكون ناتجة عن تغير أسعار الفوائد صعودا أو هبوطا حسب وضع كل مصرف على حدة نسبة إلى السيولة المتوفرة لديه ومثالا على ذلك .هناك احتمال أن يتعرض المصرف إلى خسارة عند توفير فائض السيولة لديه في حالة هبوط سعر الفائدة وعندما تشح السيولة فيضطر المصرف للاقتراض من سوق المصارف فمن المحتمل أن يتعرض لخسارة في حالة ارتفاع سعر الفائدة لذلك يتوجب على المصرف أن يولي هذا الموضوع مراقبة وإدارة مستمرة تجنبا للمخاطر.

×مخاطر السيولة :

غالبا ما تنتج هذه المخاطر بسبب عدم مقدرة المصرف على جذب إيداعات جديدة من العملاء أو بسبب ضعف المصرف في إدارة الموجودات والمطلوبات.

[1]– عبد المنعم السيد علي ، نزار سعد الدين **عيسى ، النقود و المصارف و الأسواق المالية** ، دار الحامد ، عمان ،2004، ص192.

× المخاطر التشغيلية :

تتعلق بالمخاطر المتصلة بالعمل اليومي في المصارف وتتركز هذه المخاطر على عمليات السطو والمباني غير الآمنة وأخطاء الصرافين و القيادات الخاطئة.

×المخاطر القانونية :

قد يتعرض لها المصرف من جراء نقص أو قصور في مستنداته مما يجعله غير مقبول قانونيا وقد يحدث هذا القصور سهوا عند قبول مستندات ضمانات من العملاء والتي يتضح لاحقا أنها ليست مقبولة لدى المحاكم .

المطلب الثالث: أنواع القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية.

القروض هي نوع من أنواع الإعارة التي تُقدّم إلى الأشخاص، بناءً على تقديمهم طلباً قانونيّاً، يشير إلى رغبتهم بالحصول على القرض، والذي يشمل وعداً بسداد قيمته أثناء فترةٍ ثابتةٍ، ومُتَّفقٍ عليها.

وإنّ للقروض أنواعاً مختلفةً، ولكلّ نوعٍ منها وظيفة وهدف معيّن، يحقّقان المطلوب من القروض بالطريقة الأنسب، وفيما يأتي أهمّ أنواع القروض:[1]

أولا: القروض الشخصيّة :هي من أكثر أنواع القروض استخداماً، وتُقدِّمها المؤسّسات الماليّة؛ وتحديداً البنوك، وتكون هذه القروض في الغالب مبلغاً من المال مُقدّما للأفراد، مقابل تقديمهم مجموعةً من الضّمانات إلى البنك الذي سيقدّم القرض، وفيها يجب التّحقق من طبيعة الدّخل الشخصيّ للفرد، وأيّ إثباتٍ ماليٍّ لقيمة أصولٍ غير متداولةٍ، ومن الأمثلة عليها: أوراق ملكيّة المباني، أو الأراضي، أو المركبات؛ بحيث تضمن إثبات حقّ البنك في الحصول على قيمة القرض، في حال عدم الالتزام بسداد قيمته أثناء الفترة الزمنيّة المُخصَّصة لذلك. رغم المميّزات التي تقدّمها القروض الشخصيّة للأفراد، إلّا أنّها

[1]– ألاء جابر، **أنواع القروض** ، الموقع الإلكتروني : التاريخ 13 يفري 2017، التوقيت سا 17:16.

http: //www.mawdoo3.com/أنواع القروض.

تعاني مشكلةَ إضافةِ قيمةٍ ماليّةٍ زائدةٍ (الفوائد الماليّة) إلى القيمة الأصليّة للقرض، وتُعدّ هذه القيمة نوعاً من أنواع الأرباح التي يحقّقها البنك، وتشكّل نسبةً مئويّةً تُحسَب شهريّاً أو سنويّاً على القيمة الأصليّة للقرض، وتُسَدَّد أثناء دفع مُستحقّات السّداد، أو بالاعتماد على الشروط التي يُعلنها البنك في عقد القرض.

ثانيا: بطاقات الائتمان:هي نوع من أنواع القروض، وترتبط بوجود حسابٍ بنكيٍّ خاصٍّ بصاحب البطاقة، ولكلّ بطاقةٍ ائتمانيّةٍ سقفٌ معيّن من المال، يسمح لحاملها بصرف مبالغ ماليّةٍ منها، وتُسدَّد قيمة المبلغ الماليّ الإجماليّ الخاصّ ببطاقة الائتمان في تاريخ استحقاقٍ لاحقٍ، وتوافق البنوك على منح الأفراد بطاقاتِ الائتمان في فترةٍ زمنيّةٍ قصيرةٍ غالباً، ولكنّها تعتمد على استخدام سعر فائدةٍ مرتفعٍ مقارنةً بالقروض الشخصيّة؛ إذ يصل سعر الفائدة المترتّب على بطاقة الائتمان إلى ضعف سعر الفائدة الخاصّ بالقرض الشخصيّ.

ثالثا:القروض حسب درجة الضّمان

يُقسَم هذا النوع من القروض قسمين، وهما:

القروض المضمونة: هي القروض التي يجب تقديم ضمانٍ معيّنٍ إلى الجهة التي تمنحها، مقابل الحصول عليها، ولا تُعطّى القرض دون تقديم الضّمان؛ الذي يُعدّ وسيلةً مضمونةً لتحصيل القيمة الماليّة، عن طريق السّيطرة عليه والتحكُّم فيه؛ من أجل استعادة قيمة القرض.

القروض غير المضمونة: هي القروض التي لا تعتمد على تقديم أيّة ضمانات، ولكن يقابلها فرض نسبةٍ عاليةٍ من الفائدة على القيمة الإجماليّة للقرض، حيث يجب تقديم وثائق خاصّة بطبيعة الدّخل الفرديّ؛ وذلك لضمان الحقوق القانونيّة للبنك، ممّا يساهم في استعادة قيمة القرض، عن طريق استخدام الوسائل والطُّرق القضائيّة. قروض العقارات قروض العقارات هي القروض التي يُقدّمها البنك مقابل الحصول على رهنٍ عقاريٍّ؛ أيّ أن يظلَّ العقار التّابع لقيمة القرض مرهوناً للبنك، إلى أن يسدِّد المُقترض

صاحب العقار قيمة القرض كاملاً؛ حتى ينتقل العقار المرهون من ملكيّة البنك، ويصبح ضمن الملكيّة القانونيّة الخاصّة لصاحبه، فيحصلُ عليه رسميّاً بناءً على تنازلٍ مُقدّمٍ من البنك. ساعدت فكرة القروض العقاريّة العديد من الأشخاص على شراء المنازل والشُّقق؛ بالاعتماد على تقسيط قيمتها عن طريق البنوك التجاريّة المتنوّعة، والتي تقدّم العديد من الأفكار الماليّة، بهدف تشجيع الأفراد على شراء العقارات عن طريقها.

رابعا: القروض حسب المدّة الزمنيّة

تُقسَم القروض حسب المدّة الزمنيّة إلى ثلاثة أقسام، وهي:

القروض قصيرة الأجل: هي القروض التي تشمل على الالتزامات البسيطة، ويحصل عليها الأفراد مقابل شراء بعض الأشياء، أو دفع مبالغ منخفضة القيمة؛ لذلك تصل فترة سداد هذه القروض إلى أقلّ من سنةٍ ماليّةٍ واحدةٍ، ومن الأمثلة عليها: القروض التجاريّة التي تتضمّن الحصول على سيولةٍ ماليّةٍ من البنك؛ لشراء بضاعةٍ، أو تسديد بعض الفواتير المتراكِمة على التّجار.

القروض متوسّطة الأجل: هي القروض التي تعتمد على تمويل شراء الأشياء المتوسّطة، بحيث تتراوح الفترة الزمنيّة الخاصّة بسدادها بين سنةٍ وخمس سنواتٍ، ويستخدم الأفراد هذا النوع من القروض غالباً؛ من أجل شراء السيّارات، أو الأثاث المنزليّ، أو تجهيز المكاتب الشخصيّة، وغيرها من الأشياء الأخرى.

القروض طويلة الأجل: هي القروض التي تعتمد على شراء الأشياء ذات الأسعار المرتفعة، لذلك قد تصل فترة سدادها إلى ما يقارب عشر سنواتٍ، وتشمل عادةً القروضَ التي يتمُّ تقديمها مقابل الحصول على العقارات، مثل: الأراضي، والمنازل، وغيرها من العقارات الأخرى، كما يترتّب عليها العديد من الالتزامات القانونيّة، والتي تساهم في ضمان حقوق أطراف القرض كافّةً.

المبحث الثالث:مصادر واستخدامات أموال البنوك التجارية.

يتناول هذا المبحث كل مصادر أموال البنوك التجارية و كيفية استخدامها، و كذلك مصادر سيولتها و محتويات ميزانيتها.

المطلب الأول: مصادر أموال البنوك التجارية.

يتناول هذا المطلب كل مصادر أموال البنوك التجارية، حيث تعتمد البنوك التجارية في مزاولة نشاطها على نوعين من المصادر و هما:[1]

أولا: مصادر داخلية: و تتمثل في رأس المال مضافا إليه الاحتياطات بأنواعها و الأرباح غير الموزعة . و تظهر هذه البنود الثلاثة في قائمة المركز المالي للبنك تحت اسم حقوق الملكية لأنها تمثل حقوق أصحاب البنك. و هي في الوقت ذاته توفر نوعا من الحماية و الاطمئنان لأصحاب الودائع و القروض، على الرغم من أن هذه المصادر لا تمثل إلا نسبة ضئيلة من موارد البنك التجاري.

ثانيا :مصادر خارجية : و تتمثل هذه المصادر في عدة بنود أهمها:

1_ الودائع بأنواعها : و تمثل الجزء الأكبر من الأموال بحوزة البنك و الدعامة الأساسية لنشاطه الجاري، و تتمثل أهم أنواع الودائع في

أ_ ودائع تحت الطلب "ودائع جارية": و هي تلك الودائع التي يمكن لمودعيها سحبها من البنك في أي وقت دون إشعار مسبق ، أي أنها تتواجد تحت تصرف أصحابها ، و لا يحق للبنك أن يفرض قيودا أو شروطا أمام أصحابها أثناء السحب ، و لا يجوز له أن يتحجج بأي حجة كانت من شأنها أن تشكل عراقيل أمام المودعين في استعمال هذه الودائع ، و غالبا ما تفتح هذه الحسابات الودائع لتجار و رجال الأعمال لكثرة العمليات اليومية التي يقومون بها مع البنك من سحب و إيداع.

ب_ ودائع لأجل: و هي تلك الودائع التي ترتبط بالمدة و لا يمكن لأصحابها سحبها إلا بعد انقضاء هذه المدة ، و تقديم إخطار للبنك بتاريخ السحب . فالوقت يعتبر عاملا تصنف على أساسه هذه الودائع و تميزها عن غيرها. و منه ، فانه كلما كانت الفائدة الممنوحة من طرف البنك لهؤلاء المودعين أكبر ، و هذا المعدل بطبيعة الحال يختلف من بنك الى أخر، و تتراوح مدة هذا النوع من الودائع من 3الى 5

[1]- الحدرب و وديان ، **المرجع سابق**،ص،ص،25-26..

سنوات ، و يستطيع المودعين سحبها و لكن، بعد استيفاء بعض الشروط الضرورية ، مثل الإخطار المسبق ، و كذلك في حالة انخفاض معدل الفائدة المتفق عليه سابقا بين المودعين و البنك.[1]

ج_ ودائع ادخارية: و هي التي تبقى لفترات طويلة في البنك، و لا يمكن لأصحابها أن يسحبوها مهما كانت الظروف، و بالتالي فان هؤلاء المودعين يواجهون عراقيل عديدة،منها: ضرورة انقضاء مدة الإيداع المتفق عليها مقابل فوائد معتبرة من قبل البنك كنتيجة لإيداع أموالهم لدى البنك،و بالمقابل فان مثل هذه الودائع يفتح المجال أمام البنوك التجارية لاستعمالها في منح القروض ذات الأجل الطويل.[2]

د_ الودائع الائتمانية : و هي عبارة عن ودائع كتابية ناجمة عن مجرد تسجيل محاسبي لحركات الأموال داخل البنك، مع العلم أن هذه الودائع تتناسب عكسيا مع الأموال المسحوبة من هذه البنوك و هذه الودائع لا تعتبر حقيقة بالنسبة لهذه البنوك، و في الوقت ذاته تسمح بالتوسع في القرض دون أن يدفع البنك مبالغ حقيقية.

2_الاقتراض من البنك المركزي: تلجا البنوك التجارية عادة الى الإقراض من البنك المركزي عند حاجها الى السيولة لمواجهة حالات طارئة، أو التزام أخر.و يقوم هذا الأخير بإقراض هذه البنوك أحد أصولها . كما للبنوك أيضا الاقتراض من بعضها عند حاجتها للأموال في أوقات معينة، و يكون الضمان الرئيسي لهذه البنوك عند اقتراضها من البنك المركزي تلك النسبة من الموجودات السائلة التي أوجب البنك المركزي كل بنك الاحتفاظ بها لديه، و هي لا تقل غالبا و في الكثير من الدول عن 25% من إجمالي ودائع البنك على أن يلتزم البنك التجاري بسداد القرض في خلال فترة زمنية معينة متفق عليها.[3]

المطلب الثاني: استخدامات أموال البنوك التجارية.

يمكن تقسيم هذه الاستخدامات الى ثلاثة مجموعات بناء على عاملين هما السيولة و الربحية هذه المجموعات هي: [4]

أولا: المجموعة الأولى: و هدفها تحقيق السيولة فقط و تشمل:

[1] -muraleedharan . moern banking . **theory and pratice**. New Delhiestern économie édition .2009 p. 59.
[2] - Jeff Madura **. Financial Markets and institutions** ، American M Library of congres. 2008 .p.477.
[3] - الحدرب و وديان، **المرجع سابق**،ص،26.
[4] - عبد الحق بوعتروس، **الوجيز في البنوك التجارية عمليات، تقنيات وتطبيقات** ، جامعة منتوري ، قسنطينة ،الجزائر ،2000،ص ص،10 11.

1- **النقدية الجاهزة لدى البنك:** و هي عبارة عن نقود قانونية موجودة لدى البنك باستمرار لكي يتمكن من مواجهة متطلبات اليومية.

2- **النقدية المودعة لدى البنك المركزي:** و هي عبارة عن الاحتياطي النقدي القانوني الذي تشكله البنوك القانونية بشكل إلزامي، و هو يعتبر من أحد أدوات الرقابة التي يمارسها البنك المركزي على البنوك.

ثانيا: المجموعة الثانية: تكون سيولتها منخفضة مقارنة بالمجموعة الأولى و تدر ربحا و تشتمل على:

1- القروض و السلف التي يقدمها البنك لتمويل رأس المال العامل في المشاريع الاقتصادية المختلفة و التي تكون قصيرة الأجل غالبا.

2- حسابات لدى البنوك الأخرى، ناتجة عن المعاملات فيما بين البنوك.

3- المساهمة في المشاريع الاقتصادية الحديثة، و شراء الأسهم للوحدات الاقتصادية القائمة،لغرض الحصول على أرباح أو عوائد، أو المتاجرة بهذه الأسهم في سوق الأوراق المالية.

4- الاستثمار في السندات حكومية و أذونات الخزينة العامة و التي تستحق الدفع بعد فترة قصيرة الأجل.

ثالثا: المجموعة الثالثة : تتميز بسيولة منخفضة، بينما ربحيتها مرتفعة بالمجموعتين السابقتين، على اعتبار أن هدفها الأساسي تحقيق الربح و تشمل مايلي :[1]

1- القروض متوسطة و طويلة الأجل .

2- الأوراق المالية طويلة الأجل.

3- الاستثمارات الحقيقية(أصول مادية ثابتة).

[1]-عبد الحق بوعتروس ،**المرجع السابق**، ص 11.

المطلب الثالث :ميزانية و سيولة البنوك التجارية.

من دراسة عناصر الميزانية يمكن التعرف على الموارد و استخدامات البنوك التجارية و يتضح من خلال الميزانية تتكون السيولة التي تستخدم لتغطية طلبات المودعين و هذا ما سنتطرق له في هذا المطلب.

أولا:ميزانية البنوك التجارية:

يمكن النظر إلى ميزانية البنك التجاري على أنها كشف يوضح مصادر الموارد المتاحة للبنك، و أوجه استخداماته لهذه الموارد.أي أنها مرآة تعكس المركز المالي للبنك التجاري. وبذلك تتكون ميزانية البنك التجاري من جانبين ، جانب الأصول ، وجانب الخصوم:

جدول رقم (8) :تظهر ميزانية البنك التجاري في شكل كلاسيكي في أصول وخصوم حسب التقديم التالي:

الأصول	الخصوم
1. أرصدة نقدية حاضرة	**1. رأس المال**
– نقود حاضرة في خزانته	**2 .الاحتياطي**
–أرصدة لدى البنك المركزي	**- القانوني**
–أرصدة سائلة أخرى	**- الخاص**
2. حوالات مخصومة	
– أذونات الخزينة	**3. شيكات وحوالات مستحقة الدفع**
– أوراق تجارية	**4. مستحق للبنوك**
3. مستحقات على البنوك	**5. الودائع الحكومية والخاصة**
4. أوراق مالية واستثمارات	**ودائع جارية**
5. قروض وسلفيات	**ودائع لأجل**

المصدر: ضياء مجيد الموساوي، **الاقتصاد النقدي**، دار الفكر، الجزائر، 1993، ص 275.

أ. **في جانب الخصوم:**

رأس المال: يتكون من مساهمة المؤسسين وهو دين على البنوك التجارية ولا يشكل إلا نسبة ضئيلة من إجمالي الخصوم.

الاحتياطي: وهي أرباح غير موزعة وتنقسم:

- **الاحتياطي القانوني:** احتفاظ إلزامي بجزء من الأرباح كاحتياطي لدعم مركزها المالي.
- **الاحتياطي الخاص:** احتفاظ اختياري بجزء من الأرباح غير الموزعة.

(رأس المال+ الاحتياطي القانوني+ الاحتياطي الخاص)/ الأصول

تلزم القوانين المصرفية على البنوك وضع الضمانات اللازمة لتوفير السيولة وهذه النسبة تبين مدى قدرة البنك على توفير السيولة، ويعتبر كل من رأس المال والاحتياطي القانوني والاحتياطي الخاص ضمانات لمخاطر السيولة.

شيكات و حوالات مستحقة الدفع: التزامات على البنك تسدد عند حلول أجل استحقاقها.

مستحق للبنوك: ينتج نتيجة اقتراض البنوك من بعضها البعض.

الودائع الحكومية والخاصة:

- **الجارية:** أرصدة دائنة يجوز السحب عليها عن طريق الشيكات، كما يمكن تحويلها من حساب لآخر، ولا يتقاضى أصحابها فوائد عنها ويجوز السحب عليها في أية لحظة.
- **لأجل:** ودائع ذات استحقاق محدد، لا يمكن لأصحابها أن يسحبوها إلا بعد أجل معين، ويتقاضون مقابل ذلك فوائد.
- **ودائع بإشعار مسبق:** ودائع لا يجوز لأصحابها بسحبها إلا بعد إشعار البنك بذلك.

ب. في جانب الأصول:

أرصدة نقدية حاضرة: تتمثل في السيولة النقدية الكاملة.

نقود حاضرة في خزانته: معدنية وورقية، وتكون على شكل:

- **أرصدة لدى البنك المركزي:** تحدد هذه النسبة من طرف البنك المركزي (احتياطي قانوني).
- **أرصدة سائلة أخرى:** شيكات، حوالات وأوراق مالية يمكن تحويلها لسيولة بكل سهولة.

حوالات مخصومة: تنقسم إلى:

- **أذونات الخزينة:** سندات حكومية تقدم للبنوك التجارية مقابل حصول الحكومة على قروض ومقابل سعر فائدة.
- **أوراق تجارية:** وتشمل السفتجة، سند الرهن، سند الصندوق والسند الأدنى وهي احتياطات ثانوية لتميزها بسهولة التحويل عن طريق خصمها لدى البنك المركزي.

مستحقات على البنوك: عند إقراضه للبنوك الأخرى لدعم سيولتها.

أوراق مالية واستثمارات: عند استثمار جزء من مواردها في شراء سندات حكومية أو أوراق مالية(أسهم وسندات القطاع الخاص) والذي يحقق عوائد مرتفعة وتعتبر هذه الأوراق أقل سيولة من الأوراق المخصومة إذ ليس من السهل بيعها بسهولة في أسواق المال.

قروض وسلفيات: يعتبر الأصل الأكثر ربحا والأقل سيولة، إذ ليس من حق البنك مطالبة العميل بتسديد هذه القروض قبل موعد استحقاقها.

ثانيا:سيولة البنوك التجارية.

تستخدم السيولة النقدية في البنوك التجارية لتغطية طلبات المودعين عند رغبتهم في سحب ودائعهم.

حيث يمكن التميز بين مفهومين من السيولة:[1]

1- **المفهوم الأول: السيولة الجاهزة (الحاضرة):** و الأرصدة النقدية الموجودة تحت تصرف البنك و التي قد تكون في خزائنه أو لدى البنك المركزي،أو مودعة لدى البنوك الأخرى في شكل حسابات جارية.

2- **المفهوم الثاني:السيولة الشبه النقدية** :و هي الأصول التي يمكن تحويلها الى سيولة بسرعة و بسهولة، مثل سندات الخزينة،الوراق التجارية المخصومة و التي يمكن خصمها لدى البنك المركزي.

وتظهر أهم مصادر السيولة الخاصة بهذا النوع من البنوك في:

1- تشكل القروض أقساطها المدينة و الفوائد و العمولات، و كذلك سحب البنك من ودائعه لدى البنوك و المؤسسات المالية الأخرى جزء لا يستهان به ضمن مصادر سيولة البنك.

2- بيع الأوراق المالية التي يمتلكها البنك لتدعيم سيولته، و عليه تحاول البنوك في أغلب الأحيان شراء أوراق مالية يمكن بيعها بسهولة مع التركيز سيما على الأوراق المالية الحكومية ، كونها تعتبر أفضل مصدر يمكن أن تحقق هذه الشروط.

3- تنمية الودائع (استقطاب الودائع)، إصدار شهادات الإيداع إن أمكن قانونيا و الاقتراض من البنك المركزي و البنوك الأخرى.

ويمكن أن تؤخذ مقياس درجة السيولة في البنوك التجارية عدة أشكال يمكن تلخيصها فيما يلي:[2]

1- القروض /مجموع الخصوم، 2- القروض/مجموع الودائع ، 3- القروض الدائنة / مجموع الأصول، 4- الاستثمارات قصيرة الأجل /مجموع الأصول ،5 – متوسط النقدية / مجموع الودائع النقدية–الاحتياطي القانوني –سندات حكومية/مجموع الأصول.

[1]– جميل الزيدانين السعودي ، **أساسيات في الجهاز المالي** : المنظور العملي ، دار وائل ، عمان، 1999ص 156.
[2]- جميل الزيدانين السعودي، **المرجع السابق** ،ص 157.

ويمكن معرفة سيولة البنك من خلال حساب مجموعة من النسب نذكر منها لا الحصر ما يلي:

أ. **نسبة الاحتياطي القانوني:**

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{الأرصدة النقدية لدى البنك المركزي}}{\text{قيمة إجمالي الودائع + التزامات أخرى}}$$

يشمل الالتزامات الأخرى تلك التي تقترب من صفة الودائع (مستحقات للبنوك و مبالغ مقترضة للبنوك) و تنص التشريعات الحديثة على إلزام البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة ودائعها في صورة نقد سائل لدى البنك المركزي.

ب. **نسبة الرصيد النقدي:**

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{الأرصدة النقدية لدى البنك المركزي + النقود في البنك}}{\text{قيمة إجمالي الودائع + التزامات أخرى}}$$

تمثل هذه النسبة في الأرصدة النقدية لدى البنك المركزي بالإضافة إلى مدى احتفاظ البنوك لنسبة من النقدية إلى الودائع .

ج. **نسبة السيولة العامة:**

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأرصدة النقدية لدى البنك المركزي + النقود في البنك + أصول غير نقدية شديدة السيولة}}{\text{قيمة إجمالي الودائع + التزامات أخرى}}$$

تمثل هذه النسبة مجموع الأصول النقدية لدى البنك المركزي والبنوك التجارية ذات السيولة التامة بالإضافة إلى الأصول غير النقدية وشديدة السيولة يندرج تحتها قيم متنوعة تحت التحصيل وتتمثل في

الأرصدة المستحقة للبنك على البنوك الأخرى محلية كانت أم أجنبية وكذلك بعض أنواع القروض التي تسمى قروض قابلة للاستدعاء.

خلاصة الفصل :

من بين النتائج التي تم استخلاصها من هذا الفصل نذكر مايلي:

_البنوك التجارية هي مؤسسات مالية دورها الأساسي جلب الودائع من الجمهور ، و منحها في شكل قروض الى ذوي العجز.

_ البنوك التجارية لها عدة خصائص تميزها عن المؤسسات المالية الأخرى منها تأثيرها برقابة البنك المركزي.

_البنوك التجارية أنها تقوم بوظائف تقليدية و حديثة لتسهيل تعاملات مع عملائها.

_ تحتوي البنوك التجارية أيضا على ميزانية تمثل إحصاء لمجوداتها و مواردها، و تبين مختلف العمليات التي تجري على مستوى البنك.

_ البنوك التجارية لها قروض مختلفة و لكل قرض هدف و وظيفة معينة.

الفصل الثالث :

دور التحليل المالي في تسيير قوض بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة –باتنة–

تمهيد:

تلعب البنوك دور هاما في تمويل التنمية و خاصة البنوك التجارية التي تؤدي دورا حيويا في تجميع الودائع و توظيفها و هي من أقدم البنوك نشأة لذلك فهي الركيزة الأساسية للنظام المصرفي وسأقوم في هذا الفصل بتقديم عموميات عن بنك تجاري قديم النشأة يعتبر من البنوك المهمة في الاقتصاد الجزائري و هو القرض الشعبي الجزائري الذي هو أحد البنوك التجارية و التي تسمى ببنوك الودائع و يتخصص في توفير الائتمان قصير الأجل و الحصول على ودائع مؤسسات القطاع العام و الخاص فلا يتوقف عمله على تلقي الودائع فقط إنما يتسع ليشمل جميع الخدمات المصرفية الأخرى و يخضع لرقابة دولية من أجل حماية أموال المودعين و ذلك من خلال احتفاظ البنك برصيده النقدي لدى البنك المركزي بدون فائدة ، و قد تم تقسيم هذا الفصل إلى :

المبحث الأول: الإطار التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري–وكالة باتنة–.

المبحث الثاني: دراسة طلب قرض و أنواع القروض الممنوحة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري.–وكالة باتنة–.

المبحث الثالث: تحليل الوضعية المالية لقرض ممنوح من بنك القرض الشعبي الجزائري.–وكالة باتنة–.

المبحث الأول :الإطار التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري- وكالة باتنة- .

يعتبر القرض الشعبي الجزائري مؤسسة مصرفية عمومية يقوم بكافة العمليات المصرفية مع كل الأشخاص الطبيعيين و المعنويين و بالتالي فهو بنك الودائع و يمكنه تلقي الودائع لتقديم القروض بكل أشكالها ، المشاركة في رؤوس الأموال لكل الشركات المسخرة لحساب المتعاملين و كل قرض يكون موافق عليه من طرف الهياكل الأخرى، و قد تحدثنا في هذا المبحث عن القرض الشعبي الجزائري من حيث نشأته تعريفه و هيكله التنظيمي.

المطلب الأول : نشأة بنك القرض الشعبي الجزائري و تطوره.

يعتبر القرض الشعبي الجزائري أحد المؤسسات المالية الكبيرة في الجزائر، فقد ورث فعاليات البنوك الشعبية، التي كانت موجودة في الجزائر، وهران، قسنطينة، عنابة وكذلك الصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي، وقد اندمجت فيما بعد بنوك أجنبية بعد تأميمها وهي:

- البنك الجهوي التجاري الصناعي الجزائري (BRCIAL).
- البنك الجهوي التجاري الصناعي عنابة (BRCIA).
- البنك الشعبي التجاري الصناعي قسنطينة(BPCIC).
- البنك الشعبي التجاري الصناعي وهران (BPCIO).
- البنك الشعبي التجاري الصناعي الجزائري (BPCIAL).
- الشركة المارسيلية للقرض.
- الشركة الفرنسية للإقراض والبنوك.
- البنك الجزائري المصري.

تختلف مؤسسة القرض الشعبي الجزائري عما هي عليها سابقا، واقتضى الأمر توحيد طرق العمل المصرفي تبعا لمخطط تنظيمي بإدماج جميع المؤسسات البنكية السابقة المكونة له كنتيجة لهذا التأميم، وارتفعت موارد القرض المادية المختلفة للحصول على مكاتب ومعدات ومستلزمات العمل المصرفي إضافة إلى الموارد البشرية بزيادة عدد الموظفين، فكل هذه الزيادات، ساعدت البنك على تطوره منذ تأسيسه، وفي عام 1989 قام البنك بإدخال نظام النقدية MONNAITIQUE إلى الجزائر الذي يضمن توفير بطاقات C.P.ACACH على الموزعات الأوتوماتيكية للعملية بالإضافة إلى البطاقات VISA.INT

وبطاقة MOSTER.CARTE وهذا من أجل تطوير مستوى الخدمات المقدمة، وبهذا احتل البنك مكانة لا بأس بها بين مختلف البنوك الأخرى الموجودة عبر القطر الجزائري.[1]

المطلب الثاني:التعريف ببنك القرض الشعبي الجزائري.

لقد تأسس القرض الشعبي الجزائري بالمرسوم 66/366 الصادر في 26–12–1966 وقد ورث فعاليات البنوك الشعبية التي كانت موجودة آنذاك، وهو شركة ذات أسهم تتعامل مع جميع شرائح المجتمع من أشخاص طبيعيين أو معنويين تتكون شبكته من 17 مجموعة استغلال تؤطر 117 وكالة مقسمة على مختلف أنحاء التراب الوطني.

يعد القرض الشعبي الجزائري من البنوك التجارية(بنك الودائع) حيث يتخصص في توفير الائتمان والحصول على ودائع منها:

- ودائع الأفراد
- ودائع المؤسسات العمومية والخاصة.
- ودائع التعاونيات.

ويتوقف عمل القرض الشعبي الجزائري على تلقي ومنح القروض ولكن يتسع ليشمل جميع الخدمات المصرفية الأخرى، كالتعامل في الأوراق المالية وتحصيل تلك الأوراق المالية وشراء وبيع العملات الأجنبية والتعامل مع البنوك الخارجية في إطار التجارة الخارجية التي تساهم بدورها في رفع اقتصاد البلاد.

ويخضع القرض الشعبي الجزائري لرقابة الدولة وذلك لحماية أموال المودعين وتتمثل مظاهر تلك المراقبة في إلزامية احتفاظ البنك برصيد نقدي لدى البنك المركزي بدون فائدة، كما يجب على القرض الشعبي أن يقدم للبنك المركزي بيانات سنوية ويجب أن تعادل أموال البنك في قيمتها مقدار التزاماته المستحقة الأداء من قبل دائنيه.[2]

[1] - Amour Benhalima , le système bancaire Algérien, Alger : édition DAHLEB , 1996,p53

[2]- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2005، ص 45.

المطلب الثالث:التعريف بالقرض الشعبي الجزائري وكالة –باتنة– و هيكلها التنظيمي

أولا : التعريف بالقرض الشعبي الجزائري وكالة – باتنة–

وكالة باتنة هي عبارة عن مؤسسة مصرفية اقتصادية عمومية تقوم بكافة العمليات المصرفية المرخصة قانونيا التي تأسست في 24 أفريل 1983 ، رأس مالها يقدر بـ..... [1]و هي تحتل مكانة هامة و موقعا استراتجيا في وسط المدينة بشارع العربي تبسي ، و هي مؤسسة مصرفية اقتصادية تجارية يشتغل بها 36 موظف دائمين موزعين على مختلف مصالح الوكالة كل حسب طبيعة عمله ، و تخصصه[2].

ثانيا : دراسة الهيكل التنظيمي والعمليات التي تتم على مستوى للقرض الشعبي الجزائري وكالة–باتنة–

دراسة الهيكل التنظيمي يعني دراسة مختلف العلاقات بين المصالح و هي :

علاقة أفقية :هي تلك العلاقة التي تكون في نفس المستوى أي المصالح و هي لمستوى واحد لتحديد نوع العمل و النشاط في حالة الوكالة 356 علاقة مصلحة القروض بالشؤون القانونية في مراقبة مدى تطابق الضمانات المقدمة و كذلك التأكد على المتابعة الصارمة لغير المدفوعات و الملفات الإدارية المتعلق بفتح الحسابات و كذا علاقة مصلحة التجارة الخارجية مع الصندوق و المصلحة الإدارة و المراقبة فيما يتعلق بمراقبة الحسابات و مسك ملفات العملاء و مراقبتها

علاقة عمودية : و تتمثل في العلاقة التي تكون بين مستوى أعلى منه كعلاقة السكرتارية بالمدير حيث انطلاقا من قراراته تقوم هذه الأخيرة بتهيئة النشاط الداخلي للمؤسسة .

علاقة مائلة :التى تكون من مستوى و مستوى أعلى منه في تحديد و استنتاج النشاط الداخلي للمؤسسة كتحديد الإيراد السنوي , كما أن العلاقة قد تكون بين المدير و مصلحة القروض من الأمور المتعلقة بفتح حسابات جديدة و كذلك بين المدير و موظف من المصالح في شكل أوامر و كذلك بين الموظف و المدير في شكل طلبات أو شكاوي .

---

[1]- ..... معلومات سرية خاصة ببنك القرض الشعبي الجزائري وكالة –باتنة–.

[2]– سليمة عبد الله ، **دور تسويق الخدمات المصرفية الكترونية في تفعيل النشاط البنكي** ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في علوم التجارية ، تخصص تسويق ، جامعة الحاج لخضر ، 2009/2008 ،ص 143.

الشكل رقم 02: الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري وكالة –باتنة–

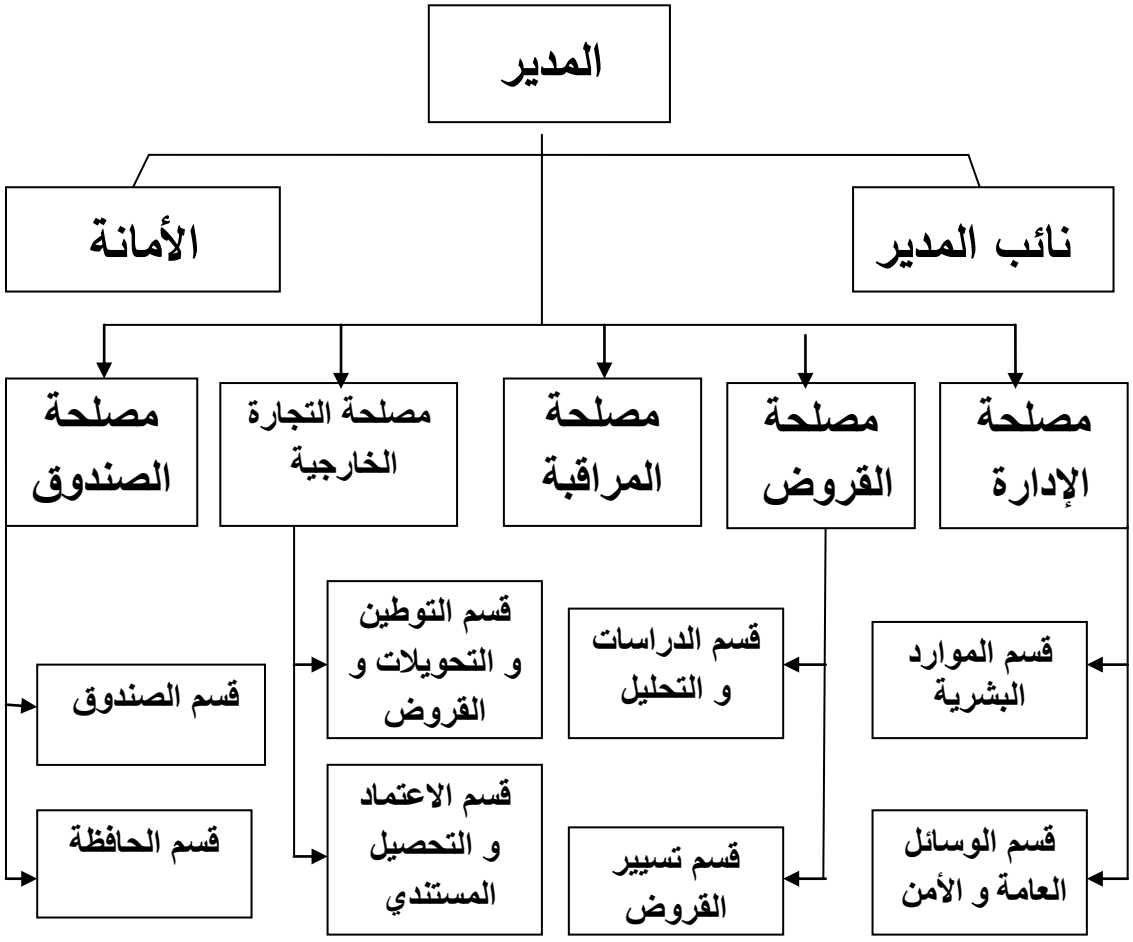

المصدر: مصلحة القروض ببنك القرض الشعبي الجزائري الوكالة –باتنة–.

المبحث الثاني : دراسة طلب قرض و أنواع القروض الممنوحة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة– باتنة–.

إن دراسة ملف القرض تعتبر خطوة هامة في مصير اتجاه المشروع و ذلك بدراسة كل المعلومات المتوفرة على المشروع.

المطلب الأول :لمحة عامة عن طلب القرض.

عند طلب القرض هناك عدد من الشروط و الأحكام يجب مراعاتها قبل تقديم نموذج طلب قرض و بالتالي من أجل التوضيح سنتطرق الى كل من المعايير و ملف القرض.

أولا: معايير منح القرض

تستند البنوك إلى عدة معايير أساسية عند تقرير منح القرض وتحديد قيمته وشروطه

1. **شخصية العميل:** وهي العناصر أو الخصائص التي تظهر مدى استعداده في الوفاء بالتزاماته بالإضافة إلى مكانته ومركزه وسمعته التجارية والأخلاقية.
2. **المقدرة على الدفع:** وتعني دراسة قدرة العميل على مباشرة أعماله وإدارتها بطريقة سليمة بحيث يضمن للبنك سلامة استخدام الأموال المقدمة له، وبالتالي سداد الديون في مواعيدها ويعتبر هذا العامل من أهم الأعمال الفنية للباحث الائتماني والتي تعتمد على خبرته والأساليب التي يستخدمها في الحكم على قدرة العميل على الدفع.
3. **رأس المال أو المركز المالي:** يجب أن يتمتع العميل برأس مال مناسب لإمكانية استرداد البنك لمستحقاته وأيضا تمتعه بمركز مالي سليم لأن عدم تمتع العميل بمركز مالي سليم كثيرا ما يعرضه لأزمات مالية وقد يؤدي به إلى الإفلاس وتقوم البنوك بدراسة وتحديد قوائم مالية للعميل للتأكد من سلامة مركزه المالي.
4. **الضمانات:** يؤخذ الضمان من العميل سواء كان عينيا أو شخصيا لمقابلة بعض القصور والنقص في المعايير السابقة، فالهدف من الضمانات هو تحسين أوضاع القرض المقدم من البنك وتوفير الحماية للبنك ضد بعض المخاطر المحتملة لعدم التسديد.

ثانيا: ملف القرض

ويتكون ملف CPA :

- ❖ طالب القرض: متزوج أو عازب(ة)حسب الحالة.
- ❖ نسخة من البطاقة.
- ❖ نسخة من شهادة الميلاد.
- ❖ شهادة عائلية.
- ❖ شهادة عمل لطالب القرض.
- ❖ شهادة إثبات المداخيل.
- ❖ الحصول على سكن: عقد حجز على المخطط.
- ❖ إعلان بالدفع للمساهمة الشخصية.
- ❖ عقد موثق لقطعة أرض.
- ❖ مخطط معماري.
- ❖ رخصة بناء سارية المفعول.

المطلب الثاني: دراسة ملف طلب القرض.

كما تطرقنا سابقا فان البنك يعتمد على عدة معايير و شروط أثناء منح القرض وهنا سندرج أهم هذه الشروط و المعايير في إطار منح قروض عقارية.

1. مجال التطبيق:

أ. **مشروع القرض:**

- ❖ القرض العقاري الممنوح للأفراد موجه إلى:
- ❖ شراء مسكن جاهز.
- ❖ البناء الذاتي.
- ❖ ترميم أو توسيع السكن.

ب. المعايير المؤهلة للحصول على قرض عقاري:

يجب على المستفيد من القرض العقاري أن تتوفر فيه:

- الجنسية الجزائرية والإقامة بالجزائر.
- البلوغ في تاريخ الرخصة بالتمويل وأن لا يتعدى 70 سنة.
- يجب أن يتقاضى دخلا شهريا ثابتا (على الأقل مرتينSNMG الحد الأدنى للأجر السنوي المضمون).

2. إجراءات الوضع تحت التنفيذ:

أ. معالجة الملف:

- المكلف بالقرض العقاري على مستوى الوكالة يضمن مطابقة وشرعية الوثائق المقدمة.
- القدرة على استرجاع القرض مقيمة على أساس المعطيات المقدمة والموجودة في الوثائق المكونة للملف.
- لتحليل الخطر المتعلق خصوصا بالحالة الاجتماعية للزبون يكون حسب:
  - التكاليف العامة للمسكن أو البناء.
  - المداخل والوضعية المالية للزبون.
  - مهنة الزبون الطالب للقرض.

ب. مدة معالجة الملفات:

إن مدة معالجة الملفات من طرف الوكالة لا يتعدى 10 أيام بداية من تاريخ إيداع مجموع الوثائق المطلوبة.

ترفع الملفات لكفاءة اللجنة المركزية للقروض ومدة معالجة الملفات لا تتعدى 10 أيام من تاريخ استقبالها للقروض، كما أن قرار اللجنة بالقبول أو رفض الطلب يجب أن يكون على شكل كتابي من طرف وكالة الزبون.

1. حالة تقديم القرض:

في حالة الموافقة على التمويل، تستدعي الوكالة المستفيد من القرض لملئ الوثائق التالية:

- فتح حساب شخصي على مستوى الوكالة.
- إمضاء تعهد بتزويد حسابه بمبالغ الأقساط الشهرية.
- دفع مبلغ التأمين.
- إمضاء المستفيد على وثيقة متعلقة بالقرض في خمس نسخ مطابقة الأصل.

- ❖ إمضاء جدول تسديد الأقساط الشهرية في 05 نسخ.
- ❖ إمضاء أمر الدفع الخاص بإجمالي مبلغ القرض.
- ❖ تحويل إجمالي مبلغ القرض إلى حساب المستفيد مع مراقبة استعمال القرض.
- ❖ إعداد عقد الملكية باسم المقترض من طرف الموثق والذي يقدم الرهن من الدرجة الأولى على العقار إلى البنك، وتكون قابلة للإظهار لصالح شركة إعادة التمويل الرهنيS.R.H.

4. شروط تقديم التمويل وشروط القرض:

- ❖ يجب على المستفيد تحويل على الأقل 20% من قيمة المسكن المراد شراءه إلى حسابه البنكي.
- ❖ كل تحويل مباشر من طرف المستفيد إلى صاحب المسكن أو المقاول يجب أن يكون مثبت بفواتير قانونية وممضية.
- ❖ دفع منح التأمين من طرف المستفيد وتكاليف الموثق والعمولة كما أن هذه التكاليف يمكن ضمها إلى مبلغ القرض.

وشروط القرض هي:

أ. مبلغ القرض:

قيمة القرض لا تتجاوز ثلاث ملايين دينار جزائري مهما كانت قيمة المسكن أو البناء أو تكلفة التوسيع في المسكن أو ترميمه. وتتحدد على أساس قدرة الإرجاع الشهرية، كما أن الأقساط الشهرية عند الإرجاع لا يجب أن تتجاوز نسبة 30 % من الدخل الشهري للأسرة إذا كان هذا الدخل أقل أو يساوي 50.000 دج و40% إذا كان الدخل يفوق 50.000 دج.

ب. مدة القرض:

المدة القصوى لإرجاع المبلغ المقترض تصل إلى خمسة وعشرين سنة وهي محددة على أساس قدرة الإرجاع وكذا سن الزبون.

ج. معدل الفائدة:

بالمطابقة مع شروط إعادة التمويل من طرف شركة إعادة التمويل الرهني(SRH) معدل الفائدة هو متغير طول مدة القرض، كما يمكن أن يخضع للارتفاع أو للانخفاض تبعا للسوق.

د. الرسوم:

إن القروض العقارية البنكية الممنوحة للأسر معفاة من الرسم على القيمة المضافة.

هـ. اللجنة:

تتحصل لجنة تسيير القرض على مبلغ مالي من طرف المستفيد في بداية مدة القرض ويتغير هذا المبلغ حسب مدة القرض ما بين 6.000 و12.000 دج.

و. استرجاع واستعمال القرض:

- ❖ تعتبر مدة إلغاء القرض ثلاثة أشهر كحد أقصى ابتداء من تاريخ الإشعار بالقرض، ويمكن استرجاع القرض بسهولة عند تجاوز هذه المدة.
- ❖ في حالة البناء الذاتي على المستفيد تحقيق الأشغال الكبرى في ظرف 12 شهرا بعد حصوله على القسط الأول من القرض، وفي حالة تجاوز هذه المدة فالمستفيد ملزم بدفع عمولة 1% من القسط غير المستعمل.
- ❖ أجل تحقيق سكن شخصي عن طريق البناء الذاتي هو 36 شهرا، و12 شهرا في حالة التهيئة، التوسيع أو الترميم.
- ❖ المقترض يستفيد من تأجيل تسديد القرض قدره 12 شهرا في حالة البناء الذاتي و06 أشهر في الحالات الأخرى.
- ❖ استرجاع القرض يكون بدفعات شهرية ثابتة (مبلغ القرض + الفائدة)، تسحب من حساب المستفيد.

ز. الكفاءة والقدرة على اتخاذ القرار:

تعتبر مرحلة اتخاذ القرار بالقبول أو الرفض من أهم المراحل التي تستدعي مراجعة جميع المعلومات المتعلقة بقدرة المقترض على تسديد القرض حسب المدة الزمنية المحددة، وكذا الوقوف بدقة على التفاصيل المتعلقة بالضمانات المقدمة.

إن دور مصلحة القروض يكون معتبرا لأن بروز أدنى شك في المعلومات والتحاليل المقدمة قد يؤدي لتأخير عملية منح القرض أو إلغاءه تماما.

كما أن القدرة على اتخاذ القرار تعود للرئيس المدير العام للبنك بالدرجة الأولى.

المطلب الثالث:أنواع القروض الممنوحة و المشاريع الممولة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري.

يقوم القرض الشعبي الجزائري بتقديم القروض المباشرة في الأجل القصير و المتوسط حيث يميز القرض الشعبي الجزائري بين القروض المقدمة للقطاع العام والقروض المقدمة للقطاع الخاص .

أولا:إجراءات التمويل في القرض الشعبي الجزائري:

يقسم القرض الشعبي الجزائري القروض حسب الجهة الطالبة للقرض إلى قروض للأفراد و قروض للمؤسسات سواء كانت فردية خاصة أو حكومية , بحيث يضع القرض الشعبي الجزائري إجراءات خاصة بكل نوع يمكن تفصيلها في النقاط التالية:

1.إجراءات تمويل الأفراد في القرض الشعبي الجزائري:

تنقسم قروض الأفراد في القرض الشعبي الجزائري إلى قروض موجهة لشراء سيارات جديدة و قروض تتعلق بالعقار أو ما يسمى بالقروض العقارية.

1.1 إجراءات تمويل شراء سيارة جديدة:

يخصص هذا النوع من القروض لتمويل جزئي لشراء سيارة سياحية جديدة من مورد تربطه اتفاقية مع البنك ويمكن تفصيل خصائص وشروط هذا القرض في النقطتين التاليتين:

خصائص القرض الموجه لشراء سيارة جديدة:

يمكن تلخيص خصائص هذا القرض في الجدول التالي:

جدول رقم (9): خصائص قرض لشراء سيارة جديدة في القرض الشعبي الجزائري

العنصر	الخصائص
المبلغ	يمكن الحصول على القرض بمبلغ 70%من سعر السيارة وذلك في حدود 700000دج
فترة التسديد	محددة ب12 شهر على الأقل و48 شهر على الأكثر بشرط أن يسدد المبلغ كليا قبل سن التقاعد و ممكن أن يصل هذا إلى 65سنة في حالة كون التسديدات الشهرية تمثل على الأقل 30% من الآجر عند التقاعد.
التسديدات الشهرية	لا يتعدى مبلغ التسديد الشهري 30 % من قيمة الدخل الإجمالي الصافي الشهري (RGNM) ويكون التسديد في نهاية كل شهر حيت تتضمن التسديدات: اهتلاك القرض والفوائد وكذا الرسوم.
معدل الفائدة	– يعتبر معدل الفائدة متغيرا حسب شروط السوق المالية – معدل الفائدة الحالي يقدر ب8.5.%
فترة التأجيل	محددة بثلاثة أشهر من بداية تقديم مبلغ القرض.

المصدر: منشورات المتحصل عليها من بنك القرض الشعبي الجزائري، وكالة –باتنة–2016.

1 إجراءات تمويل تملك عقار (القرض العقاري):

تختلف إجراءات القرض العقاري في القرض الشعبي حسب طبيعة العملية الممولة و ذلك لشراء مسكن جديد أو بناء مسكن خاص.

1) إجراءات تمويل شراء مسكن جديد:

يخصص هذا النوع من القروض لشراء مسكن جديد في إطار الترقية العقارية.

جدول رقم(10): خصائص القرض الموجه لشراء مسكن جديد في القرض الشعبي الجزائري

العنصر	الخصائص
المبلغ	يمكن أن يكون 80% كحد أقصى من سعر شراء المسكن في حدود 3000.000دج وذلك حسب عوائد و عمر المقترض.
التسديدات الشهري	تكون التسديدات الشهرية في حدود 30%-40% من الدخل الإجمالي الصافي الشهري للمقترض و تكون ثابتة بشكل شهري.
معدل الفائدة	متغير حسب الشروط العامة للبنك.
منح القرض	يكون عن طريق شيك مسجل بإذن الموثق.
فترة التأجيل	محددة ب3اشهر منذ بداية منح القرض.
فترة التسديد	تكون 15 سنة على الأكثر بحيث يجب أن يتم تسديد مبلغ القرض كليا قبل سن التقاعد و يمكن أن يمدد السن إلى 65سنة في حالة حصول المتقاعد على نفس الأجر الذي كان يتحصل عليه من قبل.

المصدر: منشورات المتحصل عليها من بنك القرض الشعبي الجزائري، وكالة -باتنة-2016.

2) إجراءات تمويل بناء مسكن خاص:

يخصص هذا النوع من القروض لبناء أو توسيع مسكن خاص

جدول رقم(11): خصائص القرض الموجه لبناء مسكن خاص في القرض الشعبي الجزائري:

العنصر	الخصائص
المبلغ	يمكن أن يصل إلى 70 % من تكلفة البناء أو التوسيع في حدود 2000.000دج و5000.000 حسب قدرة المقترض على التسديد.
فترة التسديد	تكون 15 سنة على الأكثر وذلك قبل سن التقاعد و يمكن أن يمدد إلى 65سنة في حالة عدم تغير دخل المقترض بعد التقاعد.
التسديدات الشهرية	في حدود 30% من الدخل الإجمالي الصافي الشهري للمقترض وتتم بشكل ثابت كل شهر.
معدل الفائدة	متغير مع الأخذ بعين الاعتبار الشروط العامة للبنك.
تقديم القرض	يتم تقديم القرض دفعة واحدة أو على عدة دفعات.
فترة التأجيل	يتم تقديم القرض دفعة واحدة أو على عدة دفعات.

المصدر: منشورات المتحصل عليها من بنك القرض الشعبي الجزائري، وكالة –باتنة–2016.

2.إجراءات تمويل المؤسسات في القرض الشعبي الجزائري:

تنقسم القروض المقدمة للمؤسسات حسب هدف كل قرض إلى قروض استغلال و قروض استثمار بحيث تختلف إجراءات و شروط التمويل في قروض الاستغلال عنها في قروض الاستثمار و يمكن توضيح إجراءات التمويل في كلا النوعين من خلال النقطتين التاليتين:

1.2 إجراءات التمويل عن طريق قروض الاستغلال في القرض الشعبي الجزائري CPA:

إن حجم التمويل المقدم من القرض الشعبي الجزائري سواء كان قصير الأجل أو متوسط الأجل يرتفع من سنة لأخرى.

2.2 إجراءات تمويل الاستثمارات في القرض الشعبي الجزائري:

تقوم مصلحة القروض على مستوى المديرية الجهوية بدراسة ملفات قروض الاستثمار من جميع النواحي، القانونية منها والإدارية، حيث تتم عملية الدراسة من خلال مجموعة من النقاط يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

جدول رقم(12): النقاط الرئيسية لمنح قروض الاستثمار في القرض الشعبي الجزائري:

العناصر	الشروط
1/التعريف بالمؤسسة	❖ الهيكل القانوني ورأس المال الاجتماعي. ❖ طبيعة النشاط. ❖ مستوى المؤسسة
2/وصف عام للمشروع الاستثماري	❖ مكان المشروع(البلدية، الولاية، والمنطقة بالتحديد) ❖ وصف للمنتجات ❖ السوق المستهدفة(محلية، وطنية أو دولية) ❖ تكلفة الاستثمار. ❖ الهيكل المالي للمشروع. ❖ تقييم حالة الأراضي والمباني من طرف خبير معتمد من طرف البنك.
3/وصف تقني للمشروع	❖ اختيار طريقة الإنتاج. ❖ قدرات المشروع.
4/دراسة مالية للمشروع	❖ مصادر التمويل الموجودة والمنتظرة. ❖ حساب رأس المال العامل. ❖ توقعات تسديد القروض المطلوبة. ❖ تحليل المردودية المالية للاستثمار. ❖ التأثير المالي للمشروع على المؤسسة. ❖ تكوين جدول حسابات النتائج وميزانيات تقديرية لنفس فترة الاستثمار ❖ حساب التكلفة المتوقعة لكل منتوج. ❖ حساب صافي القيمة الحالية(VAN) للتدفقات النقدية.
5/تحديد الكلفة الإجمالية للمشروع	❖ تؤخذ بعين الاعتبار كل النفقات المتعلقة بالمشروع والمتضمنة(تكلفة الأراضي، تكلفة المباني، تكلفة الآلات والمعدات، الحقوق الجمركية، مصاريف النقل...الخ)
6/دراسة السوق المتعلق بمنتوج المشروع الاستثماري	❖ تحليل الطلب الحالي والمتوقع للسنوات المقبلة. ❖ تحليل العرض الحالي والمستقبلي للمنتوج.

المصدر: منشورات المتحصل عليها من بنك القرض الشعبي الجزائري، وكالة –باتنة–2016.

المبحث الثالث: تحليل الوضعية المالية لقرض ممنوح من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة باتنة-

بعدما تطرقنا في المبحث الأول الى تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري و الهيكل التنظيمي له ومصالحه ، في المبحث الثاني قمنا بدراسة طلب القرض و أنواع القروض الممنوحة التي تمنحها أما في المبحث الثالث سنقوم بأخذ مثال عن مؤسسة مبعوثة من قبل أحد(مؤسسات التدعيم) والتي ترغب في أخذ قرض استثمار من البنك لتمويل أحد مشاريعها و لكي يقدم البنك مثل هذه القروض طويلة الأجل لابد أن يكون على دراية بوضع المؤسسة المالي و لمعرفة ذلك يجب أن يقوم بالدراسة البنكية للمؤسسة لكي يعطي موافقة أو لا لذلك سنقوم باستعمال التحليل المالي لتقييم المؤسسة ووضعها المالي و من أجل ذلك توفرت لدينا ميزانية المؤسسة لسنوات الثلاث الأخيرة (2014- 2015-2016) و كذلك جداول حسابات النتائج .

المطلب الأول: مقارنة الميزانيات المالية للمؤسسة.

يجب على البنك أن يقوم بدراسة الوضعية المالية من خلال مقارنة الميزانيات المالية للمؤسسة عن طريق الميزانية المالية المفصلة و المختصرة و هذا ما سنتطرق له في هذا المطلب.

أولا:اعداد الميزانية المالية المفصلة للمؤسسة

توضح الميزانية المحاسبية حالة المؤسسة و هي الفرق بين أصولها و خصومها المستحقة بالإضافة الى أنها تحدد نتيجة الدورة و الميزانية بشكلها المحاسبي لا تستجيب الى أهداف مالية و حتى يستطيع المحلل المالي استعمالها بفائدة كاملة يجب تحويلها الى شكل تتحقق فيه الشروط المالية و ذلك بإدخال جملة من التعديلات على عناصرها و الجدول سيوضح ذلك .

الجدول رقم (13) الميزانية المالية المفصلة لسنة 2014–2015–2016.

الأصول:

الأصول/السنوات	2014	2015	2016
الأصول الثابتة			
أراضي	124162.70	124162.70	124163.70
تجهيزات الإنتاج	13757225.15	13410469.83	12878933.05
تجهيزات اجتماعية	15705.06	9651.45	68661.39
استثمارات قيد التنفيذ	10034122.95	1034122.95	1034122.95
مدينو الاستثمارات	697549.87		
مجموع الأصول غير جارية	15628765.73	14578406.93	14105881.09
الأصول المتداولة			
قيم الاستغلال			
مواد و لوازم	7745268.15	931851.38	7303423.04
منتجات نصف مصنعة	123600.00	124279.72	116719.60
منتجات قيد التنفيذ	105764.10	49979.72	143219.44
منتجات تامة الصنع	34505.00	777959.00	512157.20
مجموع قيم الاستغلال	8009137.25	10267069.90	
قيم قابلة لتحقيق			
مدينو المخزون	23134.20	859134.20	23134.20
تسبيقات على الحساب	963818.40	609854.27	94647.26
تسبيقات الاستغلال	37244.38	43744.38	138257.93
ديون على العملاء	1441022.51	2051934.62	5965442.46
مجموع القيم القابلة لتحقيق	2465219.49	25033544.17	
قيم جاهزة	1550398.12		
مجموع القيم الجاهزة	1550398.12	1533379.61	1131517.97
مجموع الأصول	27653520.59	51412400.61	53187307.52

المصدر: تم اعداد الميزانية المالية بالاعتماد على الوثائق المحاسبية المتحصل عليها من المؤسسة التي قدمتها للبنك.

الجدول رقم (14) الميزانية المالية المفصلة لسنة 2014–2015–2016.

الخصوم:

الخصوم/السنوات	2014	2015	2016
الأموال الخاصة			
أموال جماعية			3000000.00
حسابات وسيطة بين الوحدات	24106184.58	7823568.34	22843078.52
احتياطات			
نتائج قيد التخصيص	-3967261.00	-14478159.89	-37826097.15
مؤونات الخسائر و التكاليف			250000.00
الديون الطويلة الأجل			
ديون الاستثمارات	448045.00	448045.00	654247.76
مجموع الديون طويلة الأجل	448045.00	448045.00	
الديون القصيرة الأجل			
حسابات الأصول الدائنة			471766.36
ديون المخزونات	632453.17	1871723.50	2188012.81
دائنون اتجاه ش و ش حليفة			54899440.33
محجوزات الغير	1567139.28	1416991.85	1315224.17
دائنو الاستغلال	1993478.88	2857077.66	
تسبيقات تجارية	1873480.68	368481.55	393569.29
ديون مالية		896225.88	
مجموع الديون القصيرة	7066552.01	57618947.16	64266078.39
مجموع الخصوم	27653520.59	51412400.61	53187307.52

المصدر: تم اعداد الميزانية المالية بالاعتماد على الوثائق المحاسبية المتحصل عليها من المؤسسة التي قدمتها للبنك.

ثانيا:اعداد الميزانية المالية المختصرة.

الجدول رقم (15) الميزانية المالية المختصرة 2014-2015-2016.

أ- الأصول

السنوات /الأصول	2014		2015		2016	
	المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية
الأصول الثابتة	15628765.73	57%	14578406.93	28%	14105881.09	27%
الأصول المتداولة						
قيم الاستغلال	8009137.25	29%	10267069.90	20%	8075519.28	15%
قيم قابلة لتحقيق	2465219.49	9%	25033544.17	49%	29874389.18	56%
قيم جاهزة	1550398.12	6%	1533379.61	3%	1131517.97	2%
المجموع	27653520.5	100%	5914237	100%	5841674	100%

ب- الخصوم

السنوات /الخصوم	2014		2015		2016	
	المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية
الأصول الدائمة						
الأموال الخاصة	20138923.58	73%	665491.55	13%	11733018.63	22%
ديون ط الأجل	448045.00	2%	448045.00	1%	654247.76	1%
ديون ق الأجل	7066552.01	26%	57618974.16	86%	64266078.39	77%
مجموع	27653520.59	100%	51412400.61	100%	53187307.52	100%

المصدر:تم اعداد الميزانية المالية بالاعتماد على الوثائق المحاسبية المتحصل عليها من المؤسسة التي قدمتها للبنك.

ثالثا: مقارنة الميزانيات و التعليق عليها:

من خلال مقارنة الميزانيات المالية للسنوات (2014–2015–2016) للمؤسسة نلاحظ التغيرات التالية .

- ✓ شهدت الأصول الثابتة انخفاضا على مدى السنوات محل الدراسة حيث انخفضت في سنة 2015، (1050) دج أي ما يعادل6% عن سنة الأساس بمقدار (473) ألف دج أي بنسبة 3% عن سنة 2015.
- ✓ بالإضافة الى عدم ظهور حساب مدينو الاستثمارات في سنة 2014–2015.
- ✓ أما الأراضي و الاستثمارات قيد التنفيذ فبقيت ثابتة خلال السنوات الثلاثة مع الإشارة الى الزيادة في ح/25 بقيمة ألف دج في سنة 2016 نتيجة اقتناء تجهيزات جديدة .

أما قيم الاستغلال :

فمن الملاحظ أن قيم الاستغلال أو المخزونات قد عرفت تذبذبا حيث ارتفعت ب 2257 ألف بنسبة 28% عن سنة الأساس و هذا راجع الى زيادة حسابا مواد و لوازم بنسبة 20 % نتيجة الزيادة في المشتريات و الانخفاض في الاستهلاك بالإضافة الى الارتفاع في المنتجات التامة الصنع بنسبة 2158 أما في ما يخص منتجات قيد التنفيذ فقد انخفضت الى أكثر من نصف قيمتها أي بـ 53% ولكن هذا الانخفاض لم يؤثر على ارتفاع المخزونات عموما .

و بالنسبة لسنة 2014 فقد عرفت المخزونات تراجعا بقيمة (2190) ألف دج أي 21% و يعود سبب هذا التراجع الى انخفاض حساب مواد و لوازم بنسبة 22% نتيجة الزيادة في الاستهلاكات و كذا انخفاض حسابي المنتجات النصف المصنعة و التامة الصنع بـ % 6،% 34 على الترتيب .

أما بالنسبة للقيم المحققة :

عرفت القيم المحققة ارتفاعا حيث قدرت الزيادة في سنة 2014 بـ 22566 ألف أي ما يعادل 916 عن سنة الأساس و هذا راجع الى أن :

–مدينو الاستثمارات سيسددون ديونهم اتجاه المؤسسة في سنة 2014.

–ارتفاع حساب مدينو المخزونات بقيمة 836 دج بنسبة 3635%.

-ارتفاع حساب تسبيقات الاستغلال.

-أما بالنسبة لسنة 2015 فقد عرفت زيادة بـ 4843 ألف دج بنسبة 19% عن سنة 2014 و هذا راجع الى ارتفاع حساب مدينو شركاء و شركات حليفة بنسبة % 13 و كذا ارتفاع حساب تسبيقات الاستغلال بنسبة % 221 مع الإشارة الى ظهور حسابات الخصوم المدينة بقيمة مالية سالبة 50 ألف دج و انعدام حساب مدينو الاستثمارات .

أما قيم جاهزة :

ظهرت القيم الجاهزة بقيم ضعيفة خلال السنوات الثلاث كما عرفت انخفاضا من سنة الى أخرى خاصة سنة 2015 حيث قدر الانخفاض بنسبة 26% و هذا راجع الى قيمة السيولة الآتية الموجودة عند أقفال السنة المالية .

أما بالنسبة للخصوم :

الأموال الخاصة:تعتبر الأموال الخاصة أول و أهم مصدر تمويل للمؤسسة من خلال الميزانية نلاحظ أن الأموال الخاصة للمؤسسة قد عرفت انخفاضا على مدى سنوات الدراسة حيث انخفضت بنسبة 133 % في سنة 2015 عن سنة الأساس و 76 % في سنة 2016 عن سنة 2015 و هذا راجع للخسائر المتتالية التي عرفتها المؤسسة .

الديون طويلة الأجل:من خلال الميزانيات نلاحظ انه يتضمن حساب دائنو الاستثمارات و نجد أن الديون الطويلة الأجل بقيت ثابتة خلال سنتي 2014_2015 بقيمة 448 آلف دج ولم يطرأ عليها أي تغيير أما في سنة 2016 شهدت ارتفاعا بقيمة 206 ألف دج أي ما يعادل 46 % عن سنة 2015

و هذا راجع الى اقتناء استثمارات.

الديون قصيرة الأجل:عرفت القروض القصيرة الأجل ارتفاعا في سنة 2014بـ 50551ألف دج أي بنسبة 716 ألف دج عن سنة الأساس و هذا راجع الى الارتفاع في حساب ديون المخزونات بقيمة 1239ألف دج بنسبة 196 % نتيجة زيادة المشتريات بالإضافة الى ظهور حسابي دائنو شركاء و

شركات حليفة بقيمة 50208ألاف دج ديون مالية بـ 896 ألف دج مع العلم أن الحسابات محجوزات للغير دائنو الشركات الحليفة دائنو الاستغلال قد انخفضت عن سنة2014 بـ 10%,_5%,_80% على التوالي .

أما بالنسبة لسنة 2016 فقد كان الارتفاع بقيمة 6648 ألف دج ما يعادل 12% عن سنة2015

و هذا راجع الى ظهور حساب 50 بقيمة 471 ألف دج و ارتفاع الحسابات التالية 57,56,55,53 بالنسب التالية 17% ,9%,% 75, 7% على التوالي .

المطلب الثاني :تحليل الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام التوازنات المالية .

بعد ما قمنا في المطلب الأول من هذا المبحث بمقارنة القوائم المالية و تحليلها سنقوم في هذا المطلب بدراسة التوازنات المالية و تحليلها.

أولا:رأس مال العامل الدائم: يمكن حسابه بطريقتين :

الطريقة الأولى: رأس المال العامل الدائم=الأموال الدائمة-الأصول ثابتة

حيث أن الأموال الدائمة = أموال خاصة +ديون طويلة الأجل.

الجدول رقم (16) : حساب رأس المال العامل الدائم.

السنوات/الخصوم	2014	2015	2016
أموال دائمة	20586968.58	-6206546.55	-11078770.87
أصول ثابتة	15628765.73	14578406.93	14105881.09
رأس المال العامل الدائم	4958765.73	-20784953.48	-25184651.96

المصدر : تم اعداد على هذا الجدول من طرف الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية الموضحة في الجداول(13-14-15).

إن رأس مال العامل بهذه الطريقة يمكن حسابه من الجانب العلوي للميزانية و من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه موجب في سنة 2014 حيث ظهر بقيمة 4958202.85 دج مما يدل على أن الأموال الدائمة تمول الأصول الثابتة أي إن الوحدة في هذه السنة تكون بهامش أمان يمكنها أن تستخدمه في مواجهة بعض الأخطار غير أن رأس المال العامل الدائم قد شهد انخفاضا في السنتين المواليتين

2016_2015 مقارنة بسنة الأساس حيث أقل من قيمة موجبة الى قيمة سالبة ب(29784953.48) (25186651.96) على التوالي و هذا يعني أن عدم تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة بالإضافة الى جزء من هذه الأجهزة يمول بواسطة الديون القصيرة الأجل.

و هذا ما يعطي صورة عن الحالة الحرجة للمؤسسة خاصة أنها لا تملك هامش أمان مما يضعها في منطقة الخطر بعدم قدرتها على أداء التزاماتها .

الطريقة الثانية : رأس المال العامل الدائم = أصول متداولة – ديون قصيرة الأجل.

الجدول رقم (17) : حساب رأس المال العامل الدائم.

السنوات/الخصوم	2014	2015	2016
أصول متداولة	12024754.86	36833993.68	39081426.43
ديون قصيرة الأجل	7066552.01	57618947.16	64266078.39
رأس المال العامل الدائم	4958765.73	-20784953.48	-25184651.96

المصدر تم اعداد على هذا الجدول من طرف الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية الموضحة في الجداول(13-14-15).

إن رأس المال العامل الدائم من الجانب السفلي للميزانية يمثل مقدار الزيادة في الأصول المتداولة عن الديون القصيرة الأجل و من خلال النتائج المحصل عليها نلاحظ انه رغم ارتفاع الأصول المتداولة في سنتي 2015_2016 بنسبة 206%, 6 % , على الترتيب إلا أن رأس مال العامل الدائم في انخفاض مستمر و هذا لان الارتفاع في الديون القصيرة الأجل كان أكبر من الارتفاع في الأصول المتداولة ويمكن القول أن المؤسسة تعاني من العجز المالي و ليس لها هامش أمان يجنبها اللجوء الى ديون الغير .

ثانيا:رأس المال العامل الخاص.

الطريقة الأولى:رأس المال العامل الخاص – أموال خاصة –أصول ثابتة

الجدول رقم (18) :حساب رأس المال العامل الخاص.

السنوات/الخصوم	2014	2015	2016
الأموال الخاصة	20138923.58	-6654591.55	11733018.63
الأصول الثابتة	15628765.73	14578406.93	14105881.09
رأس المال العامل الخاص	4510157.85	-21232998.48	-25838899.72

المصدر: تم اعداد على هذا الجدول من طرف الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية الموضحة في الجداول(13-14-15).

من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص في سنة 2014 موجب بمعنى الأموال الخاصة في هذه السنة تتغطي الأموال الثابتة دون اللجوء الى الديون، إما في سنتي 2015_2016 فقد ظهر رأس المال العامل الخاص بقيم سالبة و انخفض عن سنة 2014 حيث انه لا يوجد فائض خلال الفترتين و المؤسسة غير قادرة تماما على تمويل أصولها الثابتة بواسطة الأموال الخاصة بمعنى أن هذا العجز المقدر بـ : (21232998)دج,(25838899.72)دج على الترتيب تم تمويله عن طريق الديون و سبب وجود رأس المال العامل الخاص بقيمة سالبة راجع الى نتائج رهن التخصيص (أي خسائر السنوات السابقة) و ارتفاعها من سنة الى أخرى .

الطريقة الثانية :رأس المال العامل الخاص = أصول متداولة – مجموع الديون.

الجدول رقم (19) :حساب رأس المال العامل الخاص.

السنوات/الخصوم	2014	2015	2016
أصول متداولة	12024754.86	36833993.68	39081426.43
مجموع الديون	7514597.01	58066992.16	64920326.15
رأس المال العامل الخاص	4510157.85	-21232998.48	-25838899.72

المصدر: تم اعداد على هذا الجدول من طرف الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية الموضحة في الجداول(13-14-15).

إن رأس المال العامل الخاص في انخفاض مستمر و هذا راجع الى الارتفاع في مستوى الديون .

ثالثا: رأس المال العامل الصافي الإجمالي= قيم الاستغلال +قيم محققة + قيم جاهزة .

الجدول رقم (20) :حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي

السنوات/الخصوم	2014	2015	2016
قيم الاستغلال	8009137.25	10267069.96	8075519.28
قيم محققة	2465219.49	25033544.17	29874389.18
قيم جاهزة	1550398.12	1533379.55	1131517.97
رأس مال العامل الإجمالي	12024754.86	36833993.68	390811426.43

المصدر: تم اعداد على هذا الجدول من طرف الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية الموضحة في الجداول(13-14-15).

من خلال حساب رأس المال العامل الإجمالي نجد انه في زيادة متفاوتة مقارنة بسنة الأساس حيث قدر الارتفاع بين سنتي(2014_2015)ب 24809238.82 دج و بين سنتي(2015_2016) بـ2247432.75دج و هذا ما يعكس الارتفاع الذي تم توضيحه في مقارنة الميزانيات المالية سواء على المستوى قيم الاستغلال أو القيم المحققة .

رابعا: رأس المال العامل الأجنبي

رأس المال العامل الأجنبي = ديون طويلة الأجل + ديون قصيرة الأجل.

جدول رقم (21) : حساب رأس المال العامل الأجنبي.

السنوات/الخصوم	2014	2015	2016
ديون ط الأجل	448045.00	448045.00	6540247.76
ديون قصيرة الأجل	7066552.01	57618947.16	64266078.39
رأس المال العامل الأجنبي	7514597.01	58066992.16	64920326.15

المصدر: تم اعداد على هذا الجدول من طرف الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية الموضحة في الجداول(13-14-15)..

من الواضح أنرأس المال العامل الأجنبي في ارتفاع مستمر خلال فترات التحليل حيث بلغ الفرق بين سنتي 20096_2015 بـ50552395.15 دج و بين سنتي 2015_2016 بـ 685333.99دج

و هذا ما يفسر لجوء المؤسسة الى ديون الأجنبية لتمويل أصولها و خاصة الديون القصيرة الأجل عكس أموالها الخاصة التي هي في تناقص مستمر و هذا راجع الى النتائج السلبية المحققة في السنوات الأخيرة.

من خلال حساب رؤوس الأموال للمؤسسة يتبين لنا عدم وجود توازن مالي ادنى و هذا أدى الى تدهور الحالة المالية لها و جعلها تعاني من عسر مالي .

خامسا: احتياجات رأس المال العامل

احتياجات رأس المال العامل = استخدامات خارج الاستغلال – موارد الاستغلال

الجدول رقم (22) :حساب احتياجات رأس المال العامل.

السنوات/الخصوم	2014	2015	2016
استخدامات خارج الاستغلال	10474356.74	352300614.07	37949908.46
موارد الاستغلال	7066552.01	57618947.16	64266078.39
ا.ر.م.ع	3407804.73	-22318333.09	-26316169.93

المصدر: تم اعداد على هذا الجدول من طرف الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية الموضحة في الجداول(13-14-15).

من خلال حساب احتياجات رأس المال العامل وجدناه موجبا في سنة 2014 مما يدل على حاجة المؤسسة الى موارد جديدة أي أن إمكانياتها لم تغطي كل احتياجات الدورة العادية و لديها حاجة الى موارد إضافية .

أما في سنتي 2015_2016 فقد كان سالبا وبالتالي فان احتياجات الدورة مغطاة بأكملها عن طريق موارد الدورة و المؤسسة لا تحتاج الى موارد لتغطية احتياجاتها و هذا الارتفاع يترجم بالزيادة في الديون القصيرة الآجل.

سادسا: الخزينة

:الخزينة =رأس المال العامل الصافي الجمالي –احتياجات رأس المال العامل .

الجدول رقم (23) :حساب الخزينة.

السنوات/الخصوم	2014	2015	2016
ر.م.ع.ص.ا	498202.25	-20784953.48	-25184651.96
ا.ر.م ع	3407804.73	-22318333.09	-26316169.93
الخزينة	1550398.12	1533379.61	1131517.97

المصدر: تم اعداد على هذا الجدول من طرف الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية الموضحة في الجداول(13-14-15).

من المعلوم أن الخزينة تمثل مجموعة الأموال التي بحوزة المؤسسة لمدة دورة الاستغلالية و نلاحظ من خلال الجدول أن الخزينة موجبة و هذا راجع لكون رأس المال العامل الدائم اكبر من الاحتياطات رأس المال العامل و لكن بالمقابل نلاحظ انخفاض مستمر و هذا راجع لتقليص السيولة بالإضافة الى أنها تظهر بقيم ضئيلة إذا قررت بعناصر الميزانية و بالتالي فهي تحقق للمؤسسة مشكلة لتسديد الديون القصيرة جدا و هذا خلال دورة الاستغلال .

المطلب الثالث:التحليل بالاستخدام النسب المالية.

ليكن تحليلنا للوضعية المالية للشركة واضحا يجب أن نكمله بحساب النسب المالية و تحليلها.

- **حساب النسب المالية**

❖ **نسب التمويل الدائم** = نسب التمويل الدائم / أصول ثابتة.

الجدول رقم (24) :حساب نسب التمويل الدائم.

السنوات/البيان	2014	2015	2016
أموال دائمة	20586968.58	-6206546.55	11078770.87
أصول ثابتة	15628765.73	14578406.93	14105881.09
نسبة التمويل الدائم	1.32	0.43	0.79

المصدر: تم اعداد على هذا الجدول من طرف الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية الموضحة في الجداول(13-14-15).

تعبر هذه النسبة عن مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة و الحد الأدنى لها هو أن تساوي 1 و لكي تكون المؤسسة في الوضعية أمنة يجب أن تفوق هذه النسبة الواحدة هذا حسب التوازن.

من خلال الجدول أعلاه و بالنظر الى النسب المتحصل عليها خلال السنوات

.09% ، 79% ، 43%،% ، 0% ، 32%والمقدر بـ 1

نلاحظ أن الأموال الدائمة في سنة 2014 غطت الأصول الثابتة هذا يعني أن للمؤسسة رأسمال عامل دائم موجب في هذه السنة.

أما في السنتين المواليتين فنلاحظ انخفاض النسبتين (أقل من واحد) مما يدل على مدى انعدام تمويل الأموال الدائمة للأصول الثابتة كاملة حيث يبقى جزء منها يمول عن طريق الديون قصيرة الأجل و هذا ما لا يتماشى مع قاعدة التوازن .

❖ **نسبة التمويل الذاتي** = أموال خاصة / أصول ثابتة.

الجدول رقم(25):حساب نسبة التمويل الذاتي.

السنوات/البيان	2014	2015	2016
أموال خاصة	20138923.58	-665491.55	-11733018.63
أصول متداولة	15628765.73	14578406.93	14105881.09
نسبة التمويل الخاص	1.29	-0.46	0.83

المصدر: تم اعداد على هذا الجدول من طرف الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية الموضحة في الجداول(13-14-15).

تعبر لنا هذه النسبة عن مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة و من خلال حساب هذه النسبة خلال السنوات الثلاثة نلاحظ أنها أكبر من الواحد في سنة 2014 مما يعني أن الأموال الخاصة تغطي الأصول الثابتة أما في سنتي 2015_2016 نلاحظ بأنها أقل من الواحد و هذا يترجم عدم قدرة الأموال الخاصة على تمويل الأصول الثابتة و بالتالي فان المؤسسة ستضطر الى استخدام الديون لتسديد الفرق و هذا ما يشكل خطرا عليها في المدى الطويل .

❖ **نسبة الاستقلال المالي** = أموال خاصة / مجموع الديون.

الجدول رقم(26): حساب نسبة الاستقلال المالي.

السنوات/البيان	2014	2015	2016
ديون خاصة	20138932.58	-654591.55	-11733018.63
مجموع الديون	7514597.01	58066992.16	6492326.15
نسبة الاستقلال المالي	2.68	-0.11	-0.18

المصدر: تم اعداد على هذا الجدول من طرف الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية الموضحة في الجداول(13-14-15).

تبين لنا هذه النسبة مدى استقلالية المؤسسة ماليا و كذا اعتمادها على أموالها الخاصة ومن خلال السنوات الثلاثة نلاحظ أن النسبة في سنة الأساس قدرت ب 2.68% مما يدل على أن الأموال الخاصة تفوق بكثير إجمالي الديون.

أما في السنتين المواليتين فنلاحظ أنها ظهرت بقيم سالبة و هي اقل بكثير من قيمتها و هذا يعني أن الأموال الخاصة لا تستطيع بأي شكل تغطية ديونها .

و يمكن القول بأن المؤسسة في حالة عسر مالي و لا تستطيع تحقيق استقلاليتها المالية.

❖ **نسبة قابلة لتسديد** = مجموع الديون / مجموع الأصول.

الجدول رقم (27) :حساب نسبة السيولة و القدرة على السداد

السنوات/البيان	2014	2015	2016
مجموع الديون	7514597.01	58066992.16	64920326.15
مجموع الأصول	27653520.09	51412400.61	53187307.52
نسبة قابلة لتسديد	0.03	1.13	1.22

المصدر: تم اعداد على هذا الجدول من طرف الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية الموضحة في الجداول(13-14-15).

تبين هذه النسبة إمكانية السداد المتوفرة لدى المؤسسة و لدى ثقة الدائنين اتجاهها و يستحسن أن لا يزيد عن 0.5 و بالنظر الى النسب المتحصل عليها نلاحظ ما يلي :

في سنة 2014 كانت النسبة مساوية ل 0.03% و هي نسبة ضئيلة نظرا لانخفاض في الديون أما في سنة 2015 فكانت النسبة مساوية ل 1.13 %و ارتفعت في سنة 2016 لتصل الى 1.22%إذن فقدرة المؤسسة على سداد ديونها في مواعيد الاستحقاق ضعيفة جدا.

❖ **نسبة السيولة العامة** = الأصول المتداولة / الديون القصيرة الأجل.

الجدول رقم (28): حساب نسبة السيولة العامة.

السنوات/البيان	2014	2015	2016
أصول متداولة	12024754.86	36833993.68	39081426.43
ديون قصيرة الأجل	7066552.01	57618947.16	64266078.39
نسبة السيولة العامة	1.70	0.64	0.61

المصدر: تم اعداد على هذا الجدول من طرف الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية الموضحة في الجداول(13-14-15).

توضح لنا هذه النسبة إمكانيات الشركة عن تسديد ديونها القصيرة الآجل اعتماد على الأصول المتداولة و من خلال الجدول نستنتج أن النسبة في سنة 2014 كانت اكبر من الواحد و بالتالي فبإمكانها مواجهة ديونها القصيرة الأجل حيث تغطى بواسطة أصولها المتداولة أما السنتين الأخيرتين فهي اقل من الواحد و هذا يعني أنها في حالة سيئة إذ لا يمكنها سداد ديونها القصيرة الأجل إلا بعد تصفية الأصول المتداولة .

❖ **نسبة السيولة الآجلة** = القيم الجاهزة +القيم المحققة/ ديون قصيرة الأجل,

الجدول رقم (29) : حساب نسبة السيولة الآجلة .

السنوات/البيان	2014	2015	2016
قيم محققة+د.ق.أ	4015617.61	26566923.78	31005907.15
د.ق.أ	7066552.01	57618947.16	64266078.39
نسبة السيولة الآجلة	0.57	0.46	0.46

المصدر: تم اعداد على هذا الجدول من طرف الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية الموضحة في الجداول(13-14-15).

من خلال النتائج المتحصل عليها من الجدول يمكن القول أن هذه النسب ملائمة للمؤسسة حيث تبن درجة قابلية وفاء المؤسسة لديونها في المدى القصير و بمعنى أخر فان القيم المحققة و القيم الجاهزة قادرة على تغطية 50% من سنة 2014 و 40% من سنة 2015 و هي نتائج مقبولة بالمقارنة مع القيمة النموذجية لها.

❖ **الخزينة الفورية** = قيم جاهزة/ديون قصيرة الأجل.

الجدول رقم (30) : حساب نسبة الخزينة الفورية .

السنوات/البيان	2014	2015	2016
قيم جاهزة	1550398.12	1533379.61	1131517.97
د.ق.أ	7066552.01	57618947.16	64266078.39
نسبة الخزينة الفورية	0.22	0.03	0.02

المصدر: تم اعداد على هذا الجدول من طرف الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية الموضحة في الجداول(13–14–15).

تبين هذه النسب مدى تغطية لقيم الجاهزة للديون القصيرة الأجل و هي أدق من النسب التي سبقتها و من خلال الجدول نلاحظ النسب 0.02 %، 0.03% ، 0.22 %و يمكن القول بأنها انخفضت في سنتي 2015 /2016 عن سنة الأساس حيث كانت في هذه الأخيرة ملائمة للمؤسسة أما السنتين الأخيرتين فكانت ضعيفة و هو ما يبين أن المؤسسة غير قادرة على مواجهة متطلبات دائنيها.

❖ **نسبة دوران المخزون .**

توضح هذه النسبة مدى فعالية دوران المخزون خلال فترة الاستغلال فكلما كان المعدل مرتفعا كلما كانت هناك سرعة في عملية البيع و في حالة الانخفاض يعني صعوبة عملية البيع و من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة دوران المخزون خلال فترة الدراسة سجلت النسب التالية : 4.26% ، 4.36 %، 4.74%على التوالي حيث نلاحظ أنها انخفضت قليلا في سنة 2015 نتيجة ارتفاع المخزونات و ارتفعت في سنة 2016 و هذا في صالح المؤسسة .

قرار البنك :

بعد تحليل الوضعية المالية للمؤسسة طالبة القرض توصل البنك الى ما يلي:

- صاحب المؤسسة طالبة القرض ذو خبرة محدودة تقدر بـ ثلاث سنوات .
- بالنسبة للمؤشرات المالية التي تتمثل في رأس المال و الاحتياجات و الخزينة هي دليل على وضعية حرجة لصاحب المؤسسة طالبة القرض
- عند حساب النسب المالية التي لاحظنا من خلالها أن المؤسسة في حالة سيئة إذ لا يمكنها سداد ديونها .
- من خلال دراسة الوضعية المالية من بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة– باتنة – تبين أن مؤسسة طالبة القرض مشكوك فيها وقد لا تستطيع سداد ديونها لذا يكون قرار لجنة القرض هو رفض طلب المؤسسة في الحالة العادية و لكن بما أن طلب المؤسسة كان بتوصية من أحد مؤسسات التدعيم فعلى بنك القرض الشعبي الجزائري تقديم القرض .

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة التي قمنا بها حول قرض ممنوح من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة –باتنة– توصلنا الى :

– القرض الشعبي الجزائري مؤسسة مصرفية عمومية تقوم بكافة العمليات المصرفية مع كل الأشخاص الطبيعيين و المعنويين.

– يقوم القرض الشعبي الجزائري بتقديم القروض المباشرة في الأجل القصير و المتوسط .

–عند حساب رأس المال العامل لاحظنا أن المؤسسة في وضعية خاصة لأنها لا تملك هامش أمان مما يضعها في منطقة الخطر بعدم قدرتها على أداء التزاماتها.

– المؤسسة في حالة عسر مالي و لا تستطيع تحقيق استقلاليتها المالية.

– بالنسبة لنسبة خزينة الفورية نجد أن نسبة السنتين الأخيرتين ضعيفة و هو ما يبين أن المؤسسة غير قادرة على مواجهة متطلبات دائنيها.

– نسبة التمويل الذاتي في هذه الحالة المؤسسة مضطر الى استخدام الديون لتسديد الفرق و هذا ما يشكل خطرا عليها في المدى الطويل.

خاتمة

العامة

خاتمة عامة

من خلال الدراسة تبين لنا أن دور التحليل المالي يعتبر من الأدوات الهامة التي يمكن لأي مؤسسة استخدامها للحكم على مدى نجاح أو فشل السياسات التي ترسمها،كما أن نتائج التحليل المالي مهمة لفئات و قطاعات متعددة ، و التحليل المالي يعتبر الأداة التي يستطيع المقيم من خلالها تشخيص السياسة المالية المتبعة و توجيه الانتباه الى النقاط المهمة التي تستوجب الدراسة و اتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة .

و قد تم من خلال هذا البحث التركيز على الجانب المالي و المحاسبي وبتالي قمت باختيار التحليل المالي و دوره في تسيير القروض لدى البنوك التجارية ، لكونه معلومة محاسبية داخل أي مؤسسة مهما اختلف طابعها القانوني أو القطاع الذي تنتمي إليه كما يمثل المرآة التي تظهر من خلالها المؤسسة أمام كل المتعاملين معها .

من خلال ما تم التوصل إليه في هذه الدراسة و بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك توصلنا الى استنتاج مجموعة من النتائج و هي كالتالي:

نتائج اختبار الفرضيات

فيما يخص الجانب النظري:

- التحليل المالي أداة للتخطيط السليم يعتمد على تحليل القوائم المالية بإظهار أسباب الفشل و النجاح .
- القوائم المالية هي مجموعة من الوثائق المالية التي تسمح بتقديم صورة عادلة عن الوضعية المالية للمؤسسة .
- البنوك التجارية هي مؤسسات مالية دورها الأساسي جلب الودائع من الجمهور ، و منحها في شكل قروض الى ذوي العجز.

خاتمة عامة

أما الجانب التطبيقي توصلنا الى :

- الوضع المالي للمؤسسة في تدهور مستمر جراء الخسائر المتتالية رغم استخدامها للتحليل المالي.
- الشركة غير قادرة على مواجهة ديونها في السنتين الأخيرتين أي عدم وجود استقلال مالي .
- عدم الاعتماد على المحاسبة التحليلية .
- المردودية منعدمة في السنتين الأخيرتين .
- من خلال حساب النسب التمويل تبين أن المؤسسة مثقلة بالديون و هي الوضعية لا تسمح للمؤسسة من سداد التزاماتها اتجاه الغير و يدل هذا على عدم قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها .
- بالنسبة للسيولة لا تحتفظ المؤسسة بقدر كاف من السيولة خلال الفترة 2014 الى 2016 و هذا ما لا يسمح لها بالقيام بمختلف أنشطتها و كذلك تسديد التزاماتها القصيرة الأجل .

التوصيات و الاقتراحات.

من خلال النتائج الموصل إليها يمكن معالجة الخلل بإدراج بعض الاقتراحات الممكنة و التي نراها حلول تساعد الشركة على الخروج من الوضعية الحالية

❖محاولة تقليص الديون خاصة القصيرة الأجل.

❖التخفيض أو التحكم في المصاريف المستخدمين بوضع مخطط دقيق لتوزيع الأعمال.

أفاق البحث.

في الأخير يمكن القول أن دور التحليل المالي في تسيير القروض لدى البنوك التجارية يشمل جوانب متعددة فهو لا ينحصر فقط في الجانب المالي بل يحتوي على جوانب مهمة لم يكن بوسعنا التوصل إليها نظرا لحدود الدراسة ، و على هذا الأساس نأمل أن نكون بهذا البحث قد قمنا بفتح مجالا للقيام بدراسات أخرى أوسع من ذلك للوصول الى نتائج دقيقة و بالتالي اتخاذ القرارات السليمة.

قائمة

المراجع

قائمة المراجع

المراجع بالعربية:

الكتب:

1. ناصر دادي عدون ، **التحليل المالي** ، دار البحث للطبع و النشر، قسنطينة،1998.
2. خلدون ابراهيم شريفات، **إدارة و تحليل المالي**، دار وائل للنشر، عمان،2001
3. حمزة محمود الزبيدي ،**إدارة الائتمان المصرفي و التحليل المالي** ،مؤسسة الوراق ، عمان 2002
4. زياد رمضان ، محفوظ جودة ، **إدارة مخاطر الائتمان** ،الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات مصر/القاهرة 2008
5. أحمد الناشد ،**الإدارة المالية** مدرية الكتب و المطبوعات الجامعية، حلب،1998-1999
6. عدنان تاية النعيمي وآخرون ،**التحليل و التخطيط المالي اتجاهات معاصرة**، دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع، الأردن / عمان دون ذكر السنة
7. أحمد غنيم ، **صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الإستراتجية الشاملة للبنك** ,بدون ذكر دار النشر ،2002
8. هيثم محمد الزعبي، **الإدارة و التحليل المالي** ، الطبعة الأولى دار الفكر، عمان ،2000
9. عبد الحليم كراجة، **التحليل المالي** ، دار صفاء للنشر و التوزيع،عمان، 2000

محمد صالح الحناوي و آخرون، **أساسيات الإدارة المالية**، دار الجامعية،الإسكندرية، 2000

10. خالد الراوي، **التحليل المالي**، الطبعة1 ،دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن،2000
11. محمد داود عثمان ، **إدارة الائتمان و المخاطر**، دار الفكر موزعون الأردن / عمان 2013
12. محمد مطر ،**التحليل المالي و الائتماني و مخاطره** ، دار وائل للنشر، الأردن / عمان 2006
13. بلعروسي أحمد تيجاني ، **النظام المحاسبي المالي**، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر ،2009

قائمة المراجع

14. طارق عبد العال حماد ، **التقارير المالية** ، الدار الجامعية،84 شارع زكريا غنيم ، 2002

15. أمين السيد أحمد لطفي، **إعداد و عرض القوائم المالية**، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية 84 شارع زكريا غنيم ، الإبراهيمية ، مصر،2008

16. أحمد نور ،**المحاسبة المالية** ، الجزء الثاني، مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية ،1993

17. أحمد محمد نور ،**مبادئ المحاسبة المالية** ، الدار الجامعية، الإسكندرية ،2003

18. غسان السيلاني،.**تحليل المالي و آليات صنع القرار**، دار المنهل اللبناني ،بيروت ،2011

19. زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، **التسيير المالي** ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2010

20. خالد وهيب الراوي، يوسف سعادة، **التحليل المالي للقوائم و الإفصاح المحاسبي** ،دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ،الأردن ،2000

21. إلياس بن الساسي ، يوسف قريشي ، **التسيير المالي** ، دار وائل للنشر و التوزيع, الأردن / عمان ،2010

22. محمد صالح الحناوي ،نهال فريد مصطفى،**الإدارة المالية، التحليل المالي لمشروعات الأعمال** دار الجامعية ،الإسكندرية،2005

23. عبد الحليم كراجة و أخرون ،**الادارة و التحليل المالي**، دار صفاء للنشر و التوزيع ، الأردن / عمان 1999

24. محمد الهلال ، عبد الرزاق شحادة ، **محاسبة للمؤسسات المالية :البنوك التجارية و شركات التأمين** دار المناهج ، عمان،2009

25. ناصر دادي عدون و آخرون ، **مراقبة التسيير في المؤسسة الاقتصادية :حالة البنوك** ، دار المحمدية العامة ،الجزائر،2004

26. زهير الحدرب ،لؤي وديان ،**محاسبة البنوك** ،دار البداية ،عمان،2010

27. شاكر القزويني ، **محاضرات في اقتصاد البنوك** ، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ، 2000

قائمة المراجع

28. سامر بطروس جلدة ، **بنوك التجارية و التسويق المصرفي** دار أسامة لنشر،عمان ،2008

29. محمد مصطفى السنهوري ، **إدارة البنوك التجارية** ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، 2013

30. أحمد محمد المصري ، **إدارة البنوك التجارية و الإسلامية** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية، 2006

31. فلاح حسن الحسني ، مؤيد عبد الرحمن الدوري ، **إدارة البنوك : مدخل كمي و استراتيجي معاصر** ، دار وائل ، الأردن ،2008

32. محمد عبد الفتاح الصيرفي ، **إدارة البنوك** ، دار المناهج، الأردن ،2006

33. أكرم حداد ، مشهور هذلول ، **النقود و المصارف :مدخل تحليلي و نظري** دار وائل ، الأردن ،2008

34. شقيري نوري موسى و آخرون ، **المؤسسات المالية المحلية و الدولية** دار المسيرة ، عمان ،2009

35. عبد المنعم السيد علي ، نزار سعد الدين **عيسى** ، **النقود و المصارف و الأسواق المالية** ، دار الحامد ، عمان ،2004

36. عبد الحق بوعتروس، **الوجيز في البنوك التجارية**، جامعة منتوري ، قسنطينة،2000

37. ضياء مجيد الموساوي، **الاقتصاد النقدي**، دار الفكر، الجزائر، 1993

38. جميل الزيدانين السعودي ، **أساسيات في الجهاز المالي** : المنظور العملي ، دار وائل ، عمان، 1999

39. عبد الغفار حنفي، **الأسواق و المؤسسات المالية** ، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2000.

40. الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

<u>مذكرات :</u>

قائمة المراجع

1- سليم بن رحمون , **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المالي الجديد** , مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم التسيير , تخصص محاسبة 2013/2012

2- زعر محمد سامي ، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي** مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير ، تخصص- الإدارة المالية- الحاج لخضر -باتنة-2012/2011.

3- بركان حجيلة، أجراد فاطمة، **التحليل المالي في البنوك التجارية** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و مالية ، مذكرة منشورة ، معهد العلوم الاقتصادية التجارية و التسيير ، المركز الجامعي العقيد محمد أولاج البويرة 2010/ 2011.

4- سليمة عبد الله ، **دور تسويق الخدمات المصرفية الكترونية في تفعيل النشاط البنكي** ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في علوم التجارية ، تخصص تسويق ، جامعة الحاج لخضر ، 2009/2008.

المواد والقوانين:

1- المادة 6 المؤرخة في 23 رجب 1429 الموافق 26 يوليو 2008، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ،العدد 19 ،25 مارس 2009.

المراجع بالفرنسية:

1. Amour Benhalima , **le système bancaire Algérien**, Alger : édition DAHLEB , 1996.
2. Jean Jacques Julian, **Les normes comptables internationales IAS/IFRS**, 2eme édition, soupe fouclier (faucher), paris.2007.

المراجع بالإنجليزية:

قائمة المراجع

1. Marks Leonard and A. Coleman ,**casses in commercial Bank management**,(New Yourk : Rawhlil
2. R.K.Suri, J.K.budhiraja.namita Rajout , texte book of – ISC-Economies.(New Delhi ,India :pitambarepulisingcompagnie (P) LTD.2009
3. Jeff Madura . Financial Markets and institutions (American M Library of congres. 2008)
4. muraleedharan . moern banking . theory and pratice. (New Delhiestern économie édition .2009

مواقع الانترنيت:

1. ألاء جابر، أنواع القروض ، الموقع الإلكتروني : التاريخ 13 فيفري 2017 ، التوقيت سا 7:16 http: //www.mawdoo3.com/أنواع القروض.
2. نصر الدين نذير، عمار بوشناق، جدول تدفقات الخزينة، الموقع الإلكتروني: التاريخ 18مارس2017 ، التوقيت: سا 5:36 http://www.talabadz1.blogspot.com,le24/04/2012,A16

الملاحق